مقدمة:

تسعى مختلف الدول لتحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها؛ فتوجه الجهود للحفاظ على الموارد وتنمية المكتسبات واستثمار الموارد لتحقيق نمو شامل في مختلف المجالات، وتعد المسؤولية المجتمعية من أبرز متطلبات تحقيق تلك التنمية المنشودة. ومع أن الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية لم يظهر إلا متأخراً عبر القطاع الصناعي وذلك كرد فعل على اهتمام الشركات بالربحية وتعظيم المال على حساب الأفراد والمجتمع، إلا أن اهتمام تلك الشركات بتقديم بعض البرامج التنموية لمعالجة آثارها السلبية على المجتمع لم تتجاوز مفهوم العمل الخيري والتطوعي، وهي الثقافة السلبية التي انتقلت بدورها لقطاعات المجتمع الأخرى وخاصة الحكومية؛ لذا ظلت التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تسير ببطء؛ مما ساهم في تعاظم الفجوة بين ما تأمله المجتمعات وما تقوم به قطاعاتها على أرض الواقع. وقد أدرك العالم أهمية القيم الإنسانية بشكل أكبر من التنافسية والربحية، ودور الموارد البشرية في النهوض بالأمم والمجتمعات الإنسانية لتحقيق التنمية المستدامة وهي أحد ارهاصات الموجه الحضارية الرابعة التي وجهت بوصلة الاهتمام إلى المسؤولية المجتمعية التي برزت في الخطط الاستراتيجية للعديد من الدول الصناعية التقنية المتطورة كدول أوروبا وامريكا وشرق أسيا وأشارت لها رؤية ورسالة تلك الدول، وهو الأمر الذي ركزت عليه أيضاً المملكة العربية السعودية في رؤيتها ٢٠٣٠ إذ برزت المسؤولية المجتمعية في رؤية المملكة عبر العمل على ثلاثة محاور رئيسة؛ مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح حكومته فاعلة بتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء(رؤية المملكة،٢٠١٧).

وتبرز الجامعات كأهم المؤسسات التعليمية الخدمية التي تستطيع تحقيق المسؤولية المجتمعية وإكساب مهاراتها وممارساتها لمنسوبيها ولأفراد المجتمع عبر وظائفها الرئيسة المتمثلة في إعداد خريجيها ليكونوا مواطنين لديهم الوعي والممارسة

لمسؤولياتهم المجتمعية ومؤهلين لدعم متطلبات سوق العمل واحتياجات قطاعات الأعمال، وتقديم الدراسات البحثية التطبيقية لحل مشكلات المجتمع وفتح آفاق الإبداع والابتكار في مختلف المجالات التنموية، وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية عبر شراكات مجتمعية لتوجيه كافة الأفراد داخل وخارج الجامعة للقيام بمسؤولياتهم المجتمعية لاسيما وأن هناك اعترافاً عالمياً متزايداً بالدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في مجتمع المعرفة كما أشار به التقرير الصادر عن المفوضية الأوروبية والبرنامج الأوروبي للتعلم مدى الحياة (وزارة التعليم، ٢٠١٤).

إن التوجه الجديد للجامعات في أن تكون مسؤولة اجتماعيا لم يعد خياراً وظيفياً بل توجهاً استراتيجياً فاعلاً يُعزز من دور الجامعة في المجتمع ويقود لتحقيق أهدافها بمستويات عالية من الإنجاز. مما يتطلب أن تتجاوز الجامعات أدوارها التقليدية لتكون متاجر لبيع المعرفة بتطبيقاتها واستخداماتها المتنوعة، خاصة وأن هذا الاتجاه أصبح من ضمن اللوائح المنظمة للسياسة التعليمية الجامعية في بعض الدول ومنها إنجلترا (National Committee of inquiry,1997). وبالتالي قيادة الجامعة لنمو المجتمع وتعزيز موقعها وسمعتها داخل المجتمع، وزيادة الإحساس بأهداف الجامعة ورسالتها، وتحقيق عوائد طويلة المدى في الاستثمار الاجتماعي، تتيح الفرصة لابتكار منتجات وخدمات جديدة (عواد،٢٠١٠) عبر شراكات داعمة بين الإدارة الجامعة والشركات التجارية والصناعية والاقتصادية وقطاعات الخدمات والأعمال والحكومات(محمود،٢٠٠٤)، وقد أدركت الجامعات العربية بشكل عام والسعودية بشكل خاص أهمية المسؤولية المجتمعية فعقدت عدداً من المؤتمرات والندوات والملتقيات والتي كان منها مؤتمر المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في الأردن عام (٢٠٠٩) وكانت أبرز توصياته حث المؤسسات ومساعدتها على تبني منهجية تطبيقية للمسؤولية المجتمعية، ثم المؤتمر الدولي الرابع للتعليم العالي الذي نظمته

وزارة التعليم السعودية عام (٢٠١٣) تحت شعار" الجامعات ومسؤولياتها الاجتماعية " وقد أوصى بأن تتحمل الجامعات مسؤولياتها لتساهم في المعرفة وإثراء القدرات الفكرية التي من شأنها بناء مجتمع سليم وأن تنظر في مسؤولياتها الاجتماعية وتجعل ذلك مبدءاً إرشادياً لجميع وظائفها الأساسية، ثم ملتقى الجامعات الخليجية والمسؤولية الاجتماعية عام(٢٠١٥) والذي عُقد بجامعة المجمعة وقد أكد على أهمية المسؤولية الاجتماعية ودور الجامعات الخليجية المحوري في تعزيزها، وضرورة أن تتبنى مؤسسات المجتمع استراتيجيات تهتم بتنشئة الأجيال على تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية، ودعوة الجامعات لإنشاء مراكز للمسؤولية الاجتماعية داخلها، ومقترح أن تتبنى الجامعات مقرراً عن المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها المختلفة. وأيضا المؤتمر العربي الأول الذي عقدته جامعتي القدس والرزقاء عام(٢٠١٧) حول المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية والذي أشار بضرورة قيام الجامعات العربية بتحديد استراتيجية معلنة حول المسؤولية المجتمعية وأولوية اهتماماتها، وأن تتبنى الجامعات العربية مبادرات مسؤولة مجتمعياً لتعزيز الشراكة المجتمعية، ودعم الجهود المبذولة في مجال المسؤولية المجتمعية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من جهود بعض الجامعات في مجال المسؤولية المجتمعية إلا أن التنمية المستدامة تتطلب تظافر الجهود وتنسيقها ليس في الجامعات فحسب بل بين قطاعات المجتمع بشكل عام، كما تتطلب أن توجه الجامعات على اختلاف اهتماماتها وأنواعها سواء كانت الجامعات الشاملة أو التدريسية أو البحثية أو التطبيقية إلى توجيه كافة وظائفها لتحقيق المسؤولية المجتمعية. إلا أن تركيز أغلب الجامعات الاهتمام بوظيفتي التدريس والبحث العلمي بشكل أكبر من الوظيفة الثالثة وهي خدمة المجتمع قد أضعف دورها تجاه تحقيق المسؤولية المجتمعية، بل أن تركيز الجامعات على البحث العلمي لم يساهم بفاعلية في تطوير المجتمع وحل قضايا التنمية، فقد

أشارت دراسة جامعة الملك سعود(٢٠٠٢) إلى أن دور البحث العلمي لا يزال محدوداً في قضايا التنمية، كما أشارت دراسة السنبل وعبد الجواد(١٩٩٣) لمحدودية نشاط الاستشارات بوجه عام ما بين الأكاديمين ومؤسسات المجتمع لندرة الطلب من مؤسسات المجتمع في تقديم الاستشارات لها، وعدم وجود نظام متكامل من الكليات في هذا المجال، وانشغال أعضاء هيئة التدريس بأعمالهم ومهامهم التدريسية والإدارية، وأشارت دراستي القحطاني(٢٠٠٤)، والأمانة العامة لمجلس الغرف السعودية لانفصال البحوث الجامعية بالمملكة السعودية عن الجوانب التطبيقية ومشكلات المجتمع وقطاعاته الإنتاجية وانشغال الجامعات بالتدريس؛ مما أدى لضعف الثقة بالعلماء والباحثين بالجامعات وضعف مساهمة القطاع الخاص في البحث العلمي واللجوء للأجانب في الاستشارات الفنية، وضعف الصلة والتواصل مع مواقع العمل والإنتاج، وتوصلت دراسة الزهراني(١٩٩٧) لقلة الإنتاجية العلمية لاعضاء هيئة التدريس وقلة الاهتمام بتوفير إمكانات البحث العلمي بالمملكة.، والذي يعود ذلك إلى قلة الدعم والمشاركة من القطاع الخاص في مجال البحث العلمي، هذا الضعف في الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات يعود كما أرجعه (الفوزان ورشيد،٢٠٠٥)، والسلطان(١٩٩٨) إلى ضعف الاتصال والتنسيق بين الجامعة والقطاع الخاص ونقص الوعي لدى تلك المؤسسات بالبحث العلمي وضعف التخطيط لأنشطة البحث العلمي، وضعف الدعم المالي والبشري. كما أشار نكاع(٢٠٠٣) إلى أن غياب السياسات الواضحة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية ساعد على ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية. لذا فإن من المهم تفعيل العلاقة بين القطاع الأكاديمي والقطاع الإنتاجي لوجود العديد من المصالح المتداخلة بين القطاعين للوصول لمجتمع واقتصاد المعرفة (Walt, et.al. , 2002) .

إن ضعف التنسيق بين وظائف الجامعة وتوجيهها لتحقيق التنمية الشاملة وتوفير متطلباتها، وضعف نتائج الوظيفة الثالثة للجامعة في خدمة المجتمع ساهم في ضعف

نتائج الجامعة بشكل عام مما افقد المجتمع القيمة المضافة لمؤسسة تعليمية هامة يعول عليها الكثير لتحقيق أهداف المجتمع (Gorason, 2009)، كما رافق تلك وجود الخلط الواضح بين مفهومي خدمة المجتمع والمسؤولية المجتمعية في الجامعات وهو ما أورده البيان الختامي لمؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات في الرياض عام ٢٠١٣، وأكد على أهمية التفريق بين المفهومين إذ أن المسؤولية المجتمعية مفهوم أوسع وأعمق بكثير من خدمة المجتمع ، فهي التزام بتشرب وممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الرئيسة المتمثلة في التدريس والبحث العلمي والشراكة المجتمعية والإدارة المدرسية . وخلافاً لوظيفتي الجامعة التدريس والبحث العلمي لاتزال الوظيفة الثالث يعتريها نوع من الغموض من حيث مفهومها ومؤشرات قياسها ، فبعض ممارساتها وفعالياتها قد تقع تحت مظلة التدريس أو البحث العلمي (وزارة التعليم ، ٢٠١٤)؛ ونتيجة لتلك الإشكالات حول مفاهيم المسؤولية المجتمعية، وضعف تحقيق الجامعات لوظائفها وخاصة ما يتعلق بخدمة المجتمع والخلط بينها وبين المسؤولية المجتمعية، وأهمية المسؤولية المجتمعية كتوجه هام للجامعات وكمؤثر في تطوير وظائف الجامعات لتحقيق دورها في إحداث تنمية مجتمعية شاملة لمجتمع معرفي تبحث هذه الدراسة العلمية في تقديم تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية في ضوء المفاهيم الدقيقة والاتجاهات العالمية والخبرات الدولية في مجال المسؤولية المجتمعية فكراً وممارسة تحقيقاً لرؤية جديدة للجامعات في أن تكون جامعات مسؤولة مجتمعياً، وبالتالي كانت تساؤلات الدراسة على النحو التالي :

تساؤلات الدراسة

- ما مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات وما أبرز مجالاتها؟
- ما الاتجاهات العالمية الحديثة لتجارب وخبرات بعض الدول في مجال ممارسة الجامعات للمسؤولية المجتمعية؟

- ما درجة تحقق أبعاد المسؤولية المجتمعية(مؤسسي–اجتماعي– اقتصادي– بيئي–معرفي– بحثي) بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟
- ما التصور المقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة لتجارب وخبرات بعض الدول ؟

أهمية الدراسة:

- أنها تقدم تأطير نظري لمفهوم المسؤولية المجتمعية والمقارنة بينه وبين المصطلحات المشابهة وصولاً لمفهوم تطبيقي إجرائي يساهم في تحقيق أهداف المسؤولية المجتمعية.
- استعراض أبرز التجارب والخبرات الناجحة في مجال المسؤولية المجتمعية على المستوى العالمي والاستفادة منها في صياغة التصور المقترح .
- تهم هذه الدراسة صناع ومتخذي القرارات بالتعليم العالي عموماً والجامعات على وجه الخصوص لمعرفة أبرز المشكلات التي تتعلق بالمسؤولية المجتمعية، والتعرف على مسارات تطوير العمل الاجتماعي بالجامعات وقطاعات المجتمع الأخرى .

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم المسؤولية المجتمعية وإلقاء الضوء على أبرز مجالاتها بما يقود لتقديم المفهوم وتطبيقاته بشكل واضح .
- استعراض أبرز الاتجاهات العالمية الحديثة لتجارب وخبرات بعض الدول في مجال ممارسة الجامعات للمسؤولية المجتمعية والاستفادة منها في بناء التصور المقترح .

- التعرف على درجة تحقق أبعاد المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، وبالتالي تحديد مدى تحقق عناصر المقياس مما يساعد في تكوين نموذج قابل للتطبيق على البيئة السعودية.
- وضع تصور مقترح يمكن من خلاله تطوير المسؤولية المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة لتجارب وخبرات بعض الدول.

منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال مناقشة الجوانب ذات العلاقة بالدراسة، كما استخدم الاستبانة لتحديد درجة تحقق أبعاد المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية من وكلاء الجامعات وعمداء الكليات والعمادات المساندة وعمداء المعاهد والدراسات والاستشارات.

حدود الدراسة :

- الحدود الموضوعية : اقتصرت الدراسة في أبعاد المسؤولية المجتمعية على الأبعاد التالية(مؤسسي–اجتماعي– اقتصادي–بيئي–معرفي– بحثي).
- الحدود البشرية : اقتصر تطبيق الاستبيان على عشرة من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وعددها ثلاثون جامعة، وتشمل القيادات وكلاء الجامعات وعمداء العمادات المساندة وعمداء الكليات المعاهد الاستشارية بالجامعات السعودية .
- الحدود الزمانية : تم تطبيق الدراسة في نهاية الفصل الدراسي الثاني من عام ٢٠١٧م.
- الحدود المكانية : تم تطبيق الدراسة على الجامعات السعودية التابعة لوزارة التعليم السعودية.

مصطلحات الدراسة:

سوف يقوم الباحث بتناول تلك المصطلحات بالتفصيل من خلال عرض المفهوم الخاص بها في الإطار النظري، وسوف يقتصر هنا بالتعريفات الإجرائية التي يقصد بها في هذه الدراسة.

التعريفات الإجرائية :

تصور مقترح: الإطار الفكري الذي يتناول الخطة المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية المبنية على نتائج الدراسة، وما كونه الباحث بعد استعراضه لأدبيات الدراسة من الإطار النظري والدراسات السابقة وتوجهات وتجارب الجامعات العالمية عن دور الجامعات لتحقيق المسؤولية المجتمعية عبر وظائفها الرئيسة في الجامعة.

المسؤولية المجتمعية للجامعات: هي التزام الجامعة بممارسة كافة المبادئ والقيم التي تحقق المسؤولية المجتمعية كالعدالة والمساواة والمواطنة وتعزيز حقوق الإنسان والشورى والإيجابية والانتماء والولاء والاحساس بالمسؤولية من قبل كافة منسوبيها داخل وخارج الجامعة اثناء تقديمها لوظائفها الرئيسة؛ التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

الاتجاهات العالمية الحديثة : الأفكار والتوجهات الحديثة التي تتميز بعض الجامعات العالمية في تطبيقها للمسؤولية المجتمعية في وظائفها الثلاثة التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ويمكن تطبيقها في البيئة السعودية.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

سوف يتم عرض محاور الإطار النظري للدراسة بما يدعم بناء أداة الدراسة، ويسهم في بناء التصور المقترح ، وعليه فسوف يعتمد هذا الإطار على محورين أساسيين علي النحو التالي:

المحور الأول: ماهية المسؤولية المجتمعية للجامعات وأبرز مجالاتها :

تعد المسؤولية المجتمعية للجامعات الأداة الفعالة ليس فقط لتوثيق العلاقة بين الجامعات والمجتمعات التي نشأت فيها وإزالة الحواجز بينهما، بل لتحقيق التنمية الشاملة بتلك المجتمعات وأهدافها بشتي مجالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ...وغيرها، هذا بالإضافة لوضعها على خارطة التنافس العالمي في مصاف الدول المتقدمة مع الدول الأخرى. فالمتصفح لتاريخ تلك الدول يستطيع ان يلمس الأثر الذي تركته الجامعات في تقدمها بما تمثله لها من مصادر للعلم والمعرفة والتوعية والتثقيف وفتح قنوات فاعلة للابداع والابتكار في مختلف المجالات وخاصة التقنية والتكنولوجية والصناعية والهندسية؛ بما اتعكس على وضعها الاقتصادي ومن ثم تقدمها وازدهارها في شتي المجالات واستقرار حياة أفرادها. ذلك التقدم أحد أسبابه الإيمان العميق بأهمية المسؤولية المجتمعية للجامعات وأثرها في المجتمع معتمداً على وضوح في المفاهيم وإدراك للمضامين الفكرية للمسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها المختلفة. وسوف يستعرض الباحث التعريفات المختلفة والمتباينة للمسؤولية المجتمعية في سبيل الوصول لمفهومها على النحو التالي:

أولاً: تعريف المسؤولية المجتمعية:

ظهر الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية مع بروز الحضارات القديمة كالحضارة الأغريقية والصينية القديمة والفرعونية التي أكدت بشكل أو بآخر على مسؤولية الفرد تجاه ما يقوم به، ثم تأكدت بإرتكازها على المباديء الدينية التي أتت بها تعاليم الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية ، وتمثل ذلك في اكثر من موضع في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة . وذلك كقوله تعالى (" فلنسئلن الذين أُرسل إليهم ولنسئلن المرسلين) (الأعراف :٦) وقوله عز وجل " فوربك لنسألنهم اجمعين عما كانوا يعملون) (الحجر : ٩٢) وقوله تبارك وتعالى (وقفوهم إنهم مسؤولون) (الصافات : ٢٤) . كما أكدت عليها سنة المصطفى عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم إذ يقول

في الحديث الشريف " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، وبالتالي فإن الإنسان مسؤولاً ومحاسباً عما يبدر منه قولاً أو فعلاً .

وفي المعجم الوسيط تعرف المسؤولية لغوياً بأنها: "حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته ، يقال : أنا بريء من مسئولية هذا العمل ، وتطلق أخلاقياً على التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو عملاً، وتطلق قانوناً على الالتزام باصطلاح الخطأ الوقع على الغير طبقا للقانون". (إبراهيم وآخرون،١٩٩٨، ٤١١).أما المسئولية الاجتماعية بمعناها اللغوي فتعني" المسئول، وهو المطلوب الوفاء به، ومسئولون تعني محاسبون" (إبراهيم، ١٩٦٨ ،٢). وفي المعني الاصطلاحي تعرف المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بأنها" الدعم الاقتصادي والقانوني والخلقي والخيري الذي تقدمه المنظمات للمجتمع من حولها خلال فترة زمنية معينة Valentine &Fleischman, 2008).

ونتيجة لاختلاف الاتجاهات والمجالات في المسؤولية المجتمعية بين القطاعات اتجهت تعريفات المسؤولية المجتمعية لعدة مجالات، فقد عرف(Pride & Ferrell, 1997, 87) المسؤولية المجتمعية بأنها "التزام المنظمة بتعظيم أثرها الإيجابي والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع". في حين عرفها البنك الدولي على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل ، لتحسين مستوى معيشة الناس، بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آنٍ واحد (آل مكتوم ، ٢٠١١ ،٢٢).

كما وردت في المواصفة العالمية للآيزو (٢٦٠٠٠) بأنها الأعمال التي تقوم بها المنظمة لتتحمل مسؤولية آثار أنشطتها السلبية على المجتمع والبيئة ، حيث تكون هذه الأفعال متناغمة مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة ، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة في ما بين الدوائر الحكومية ، وتكون مندمجة في الأنشطة المستمرة للمنظمة .

أما المسؤولية المجتمعية للجامعات فقد تنوعت مفاهيمها وتعريفاتها بحسب اتجاهات الباحثين، فعلى سبيل المثال ربطها جيوفر وراتو (Giuffré & Ratto, 2014,87) بعمليات الجامعة الرئيسة فقال بأنها "قدرة الجامعة على نشر مجموعة من المبادئ العامة والقيم المحددة وتنفيذها، وذلك باستخدام أربع عمليات رئيسية هي : الإدارة والتدريس والبحث والإرشاد، وتناولها جوسي وجوسي (Jossey & Jossey, 2008,56) من الجانب التنظيمي فأبرزها على أنها " سياسة ذات إطار خلقي لأداء مجتمع الجامعة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس وإداريين وموظفين مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة". أما السالم (٢٠١١، ٢٥) فأشار بأنها "الالتزامات الخلقية للإدارة العليا بالجامعة نحو مختلف الشرائح الاجتماعية التي تتعامل معها من أجل العمل على تطويرها والإسهام في تحقيق أهدافها". وفي إطار القيم التي تتضمنها المسؤولية المجتمعية عرفها باهي(٢٠١٣، ٥٦) بأنها "مسؤولية الجامعة عن الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المباديء والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث ومشاركة مجتمعية ، وتشمل هذه المباديء والقيم الالتزام بالمساواة والتميز ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والإقرار بكرامة الفرد وحريته، وتقدير التنوع الثقافي ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية.

ومن خلال هذا التعاريف السابقة للمسؤولية المجتمعية في الجامعات نجد أنها تضمن عدداً من القيم يستلزم من الجامعة ممارستها ضمن وظائفها الرئيسية، والتأكيد على الجانب الآخلاقي عند التعامل الإنساني، وسواء انطلقت المسؤولية المجتمعية من نظرية الدور التي تقول بأن لكل فرد في المجتمع موقعا يتطلب أن يقوم شاغله بجمله أنشطة تتكرر دورياً، أو للمدرسة البنائية الوظيفية التي تتضمن أن الناس يشغلون مواقع معينة في البناء الاجتماعي ولكل موقع مرتبط بدور محدد فإن المسؤولية المجتمعية من وجهة نظر الباحث هي اقتناع فكري وممارسات عملية

تطبيقية لمختلف المهام والأدوار التي يقوم بها منسوبي الجامعة في حياتهم العلمية والعملية داخل وخارج الجامعة في ضوء قيم المسؤولية المجتمعية والتي تقود لتحقيق تنمية مجتمعية شاملة متطورة لكافة المجالات التنموية.

ثانياً: مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعات:

تتباين ممارسات الجامعات في مجال المسؤولية المجتمعية تبعاً لعدة اعتبارات يأتي من أبرزها؛ إدراك الجامعة قيادات وأفراد بأهمية ومضامين المسؤولية المجتمعية، واعتبارات ظروف وإمكانات الجامعات، وطبيعة المجتمع وتعاون قطاعاته المختلفة فيما بينها؛ لذلك نجد تباين وتنوع في ممارسات المسؤولية المجتمعية من جامعة لأخرى .

ومن جانب آخر لازال فهم المسؤولية المجتمعية في أغلب الجامعة مركزاً على ما تقوم بها عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر من دور في تحقيق وظيفة الجامعة الخاصة بخدمة المجتمع والتي تتفاوت ممارساتها من جامعة لأخرى ومن كليات وعمادات لأخرى داخل الجامعة الواحدة ، وبالتالي حصر المسؤولية المجتمعية في وظيفة واحد هي خدمة المجتمع .

وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن المسؤولية المجتمعية توجه وظائف ومجالات عمل الجامعة ككل، فقد حددها عبد الحميد(١٩٩٦) في ثلاثة مجالات تتمثل في قيام الجامعة بعمل البحوث التطبيقية التي تستهدف خدمة المجتمع، وتقديم الاستشارات لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية والأفراد، بالإضافة لتنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج لمواجهة المتطلبات المتغيرة للنمو المهني. وقد أضاف الجبر(١٩٩٣) لهذه المجالات مجالين آخرين؛ مجال نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلي من خلال الندوات والمحاضرات وبرامج التعليم المستمر، ومجال النقد الاجتماعي البناء لتوجيه حركة المجتمع في إطار أهدافه.

في حين صنف رحال(٢٠١١) تلك المجالات إلى مجال الصحة العامة وذلك من خلال الإسهام في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع والمساهمة في حل مشكلات البيئة وإنشاء مراكز لحماية البيئة ومكافحة التلوث، ومجال الموروث الثقافي الذي يتمثل في نشر الثقافة بين أبناء المجتمع وتقديم برامج ثقافية للطلاب ترفع من مستواهم الثقافي، ومجال الأنشطة التي تقدمها المراكز التعليمية والبحثية والاستشارية وإجراء البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية لحل مشكلات المجتمع المحلي، ومجال استغلال المنشآت الجامعية لخدمة المجتمع كالمستشفيات الجامعية وما يتبعها من عيادات ومراكز طبية والمكتبات الجامعية. وبشكل عام يفرق حداد(١٩٩٣) تلك المجالات إلى نوعين: النوع الأول، المسؤولية المجتمعية داخل الجامعة كالمعسكرات والأنشطة الطلابية، والنوع الثاني المسؤولية المجتمعية خارج الجامعة، كالدورات التدريبية لأفراد المجتمع والبحوث التطبيقية والاستشارات والندوات والمحاضرات.

ويلاحظ على أغلب المجالات تركيزها بشكل كبير جداً على ما تقدمه الجامعات في دورها نحو خدمة المجتمع، وإغفال بشكل أو بآخر المسؤولية المجتمعية للجامعة في دوريها الآخرين وهما: التدريس، والبحث العلمي وعلاقة مختلف الأدوار الوظيفية للجامعة بالمسؤولية المجتمعية. الأمر الذي يفسر ضعف ممارسات المسؤولية المجتمعية في الجامعات، إذ أن المسؤولية المجتمعية للجامعات تتجلى في توجيه وظائف الجامعة في خدمة المجتمع والوفاء بمتطلباته المعرفية والمهارية والفنية والمهنية والبحثية والاستشارية والتدريبية والتعليمية، ومحصلة الجهود التي تقدمها الجامعة من أفكار وبرامج وأنشطة ومخرجات تدعم مسؤوليتها المجتمعية وآثارها في المجتمع. هذه الآثار تعكس مدى قيام الجامعات بمسؤولياتها المجتمعية وهذا ما وضحه(Jossey&Jossey, 2008) لتعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة والمكون من (طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) ومسؤولياته تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي

تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة. كما قسم تلك التأثيرات على النحو التالي:

١-آثار تعليمية تربوية: وتظهر في إعداد الطلبة للمواطنة المسؤولة المحققة للتنمية المستدامة.

٢-آثار معرفية: وتبرز من خلال الحملات التوعوية للمجتمع تجاه مختلف القضايا وتوجيه الحراك المجتمعي لنشر المعارف والثقافة الإيجابية في المجتمع .

٣-آثار تنظيمية وبيئية: كإدراج المسؤولية المجتمعية ضمن الخطط الاستراتيجية للجامعة، وتضمين المناهج قضايا المجتمع والتواصل مع جهات الخريجين.

٤-آثار مجتمعية: من خلال تنفيذ برامج وأنشطة لتنمية المجتمع وتجويد نوعية الحياة فيه.

كما أكد البيان الختامي لمؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات(٢٠١٣) على أن دور المسؤولية المجتمعية هو تحقيق وظائف الجامعة بفعالية عن طريقة تفعيل وتوجيه كل الأدوار تجاه ترجمة الجامعات لأثرها الاستراتيجي في المجتمع والمساهمة الإيجابية في تحقيق رؤية الوطن وخططه الاستراتيجية بتميز. فعلى سبيل المثال في وظيفة التعليم والتدريس تقتضي المسؤولية المجتمعية أن توجه إمكاناتها لتنمية مواهب الطلاب ليكونوا مواطنين منتجين ومسؤولين وموارداً كبيراً لمساعدة المجتمعات، وأن تغرس لديهم تقدير واحترام الثقافات المتعددة، وتنمية قدراتهم لمواجهة التحديات المستقبلية والتغلب عليها. كما توجه الجامعة إلى أهمية ضمان إتاحة الفرصة المتساوية للتعليم للجميع لتنمية شاملة، وأن تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة، وتلبي احتياجات سوق العمل، وتشجع المناهج متعددة التخصصات لربط العلوم الطبيعية التطبيقية بالعلوم الاجتماعية، وتقدم التدريس في ضوء منهجية متعددة التخصصات في التدريس والتكامل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية حتى لاتنعزل المعرفة عن سياقها، وتضمين المقررات المتخصصة أمور تتعلق بالبيئة والتأثير الاجتماعي

والتداعيات الأخلاقية للنشاط العلمي، وتعريف الطلاب بالمفاهيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية وإدراك التحديات العالمية وتشجيعهم على العمل محلياً والتفكير عالمياً، بالإضافة لتشجيع برامج التبادل الثقافي بين المؤسسات التعليمية. وأما فيما يخص البحث العلمي فيمكن أن تقوم الجامعة باتخاذ كل الإجراءات التي تحول دون حصول ممارسات الغش والخداع في الأبحاث العلمية لرفع مستوى الجامعة على أخلاقيات البحث العلمي، ضبط عملية تمويل البحث العلمي دون الرضوخ لطلبات ممولي الأبحاث. وفيما يخص الشراكة المجتمعية فيجب على الجامعة الالتزام بنقل الخبرة والتجربة التربوية والتعليمة لكل طالب ونقل الابتكار والتقنية والتعليم المستمر للمجتمع، واكساب الطلاب المنخرطين مهارات المسؤولية المجتمعية، ومعالجة القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية بما يعزز الشعور والرغبة بتحسين نمط الحياة لكل شرائح المجتمع. هذا بالإضافة لدورها في الاستدامة البيئية من خلال تطبيق إجراءات توفير الطاقة، والتشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة داخل الحرم الجامعي، وإعادة تدوير النفايات، وتهيئة بيئة صحية جاذبة للمستفيدين، وممارسة الشورى والديمقراطية والشفافية والمساءلة، ومشاركة كافة الطلبة في المسؤولية المجتمعية.

ثالثاً: أبعاد المسؤولية المجتمعية :

أورد عدد من الباحثين (بخيت، ٢٠٠٩)،(الحموري، ٢٠٠٩)،(عبد اللطيف، ٢٠١٠)،(عواد، ٢٠١٠)،(بني سلامة،٢٠١٠)، (شاهين، ٢٠١٢)، و(شقوارة ، ٢٠١٢) أبعاد المسؤولية المجتمعية بشكل عام وللجامعات بشكل خاص في الأبعاد التالية:

١- البعد الاقتصادي : ويشير إلى الإلتزام بالممارسات الأخلاقية داخل المنظمات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، وتبني مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي وتطبيقها، ويشمل هذا البُعد الآتي:

– دعم أنشطة لجان حماية المستهلك والالتزام بالقواعد القانونية النافذة في ممارسة العمليات الاقتصادية.

– الاهتمام بالفئات الأقل حظاً من خلال التعامل معهم وفق مبدأ تكافؤ الفرص.

– دعم المشروعات المجتمعية الإنتاجية وتبنّي مفهوم التنمية المستدامة في أعمال الجامعة جميعها.

– استحداث تخصصات جديدة لمواكبة سوق العمل، ومتابعة الخريجين لإيجاد وظائف لهم.

٢– البعد الاجتماعي : يُنظر للمسؤولية المجتمعية على أنها عقد بين الجامعة والمجتمع، تلتزم بموجبه الجامعة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام، وأن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع وتطوير بيئات العاملين مما يحسن إنتاجيتهم ، وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، ويشمل هذا البُعد الآتي:

- احترام القواعد القانونية والثقافات المختلفة السائدة في المجتمع .وتعزيز القيم الأخلاقية.
- دعم الأنشطة المجتمعية بمختلف أشكالها وتبنّي التكافل الاجتماعي.
- تنفيذ برامج عمل تطوّعية لخدمة المجتمع المحلي وتقديم الهبات الخيرية للقطاعات المختلفة .
- تبنّي المبادارت المختلفة ذات المردود المجتمعي ، ورفع درجة الوعي العام في مشروعات التنمية
- الشاملة بمستوياتها المختلفة وتأهيل أعضاء المجتمع المحلي وتدريبهم.
- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة وتدريب القائمين على المسؤولية المجتمعية في الجامعة.

- دعم البنية التحتية في المناطق المجاورة للجامعة والاسهام في حل مشكلة البطالة من خلال
- استحداث برامج تشغيلية.
- دعم المراكز العلمية البحثية ودعم الأندية الترفيهية.
- المشاركة في برامج حماية الأسرة ودعم برامج رعاية الطفولة والمسنين.

٣- البعد البيئي : وتتمثل في مراعاة الجامعة للآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا في تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد. والاسهام في الأنشطة المجتمعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وتهيئة فرص عمل، وتلبية احتياجات المجتمع ومستجداته، ويشمل هذا البعد الآتي:

- إجراء دراسات ميدانية حول أسباب التلوث البيئي، و نشر الوعي الصحي بين فئات المجتمع ورعاية حملات مكافحة االتدخين، وحملات مكافحة التلوث البيئي بأشكاله المختلفة.
- عقد ندوات مختلفة حول أهمية المحافظة على البيئة من التلوث والالتزام بالقوانين والأنظمة
- والتعليمات المحلية الخاصة بالبيئة.
- الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية ذات العلاقة بالبيئة وطرق المحافظة عليها.
- إجراء خاصة بتدوير النفايات بأشكالها المختلفة.

كما أشار Carroll إلى جوهر المسؤولية الاجتماعية في يكمن في أربعة جوانب رئيسة: الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والخيري وقد وظف الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينهما(جابر ومهدي،٢٠١١). وقد أشارت عدد من

المنظمات الدولية كمبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة "Global compact "، والمنظمة الدولية للتجارة "WTO"، والمنظمة الدولية للعمل"ILO" والمنظمة الدولية للمعايير "ISO"، والمنظمة الدولية للتعاون الدولي والتنمية"OECD" إلى أربعة أبعاد للمسؤولية المجتمعية تشمل مبادئ المسؤولية المجتمعية هي: حقوق الإنسان، ومعايير العمل، ومعايير البيئة، ومكافحة الفساد (عواد،٢٠١٠: ٢٩) ،(الزهراني، ٢٠١٤،٤٣).

رابعاً: مستويات المسؤولية المجتمعية للجامعات : نظراً لموقع الجامعة ضمن مؤسسات المجتمع وقطاعاته وأدوارها الوظيفية تجاه المجتمع وأفراده ، فإنه يمكن تقسيم مستويات المسؤولية المجتمعية للجامعات لأربعة مستويات:

١- مسؤولية الجامعة نحو منسوبيها من (طلبة ، وموظفين ، وأعضاء هيئة التدريس) من توظيف وتدريس وتعليم وتدريب وتأهيل وتنمية شاملة لجميع جوانب الفرد ، وكذلك تجاه مرافقها ومبانيها وقضاياها الداخلية .

٢- مسؤولية الجامعة نحو المجتمع المحلي ، وتتضمن مسؤوليتها تجاه المجتمع المحيط بمؤسساته وقطاعاته وأفراده من تقديم التدريب والتعليم المستمر والمساهمة في حل مشكلاته وتطوير أدائه وتنمية أفراده ، والحفاظ على الممتلكات والمرافق العامة .

٣- مسؤولية الجامعة نحو المجتمع الوطني، وتتضمن مسؤوليتها تجاه الوطن بشكل عام في تحقيق أهدافه وترجمه خططه وتفعيل برامجه وانشطته وضمان تحقيق سياساته وأنظمته.

٤- مسؤولية الجامعة نحو المجتمع العالمي، وتتضمن مسؤوليتها تجاه مناقشة قضاياه الاستراتيجية والأممية كمحاربة الامية والفقر وتنمية الاقتصادات والتصدي للتميز بكافة اشكاله ووتقليل التلوث وتنويع مصادر الطاقة .

المحور الثاني: الاتجاهات العالمية الحديثة لتجارب وخبرات بعض الدول في مجال ممارسة الجامعات للمسؤولية المجتمعية:

تناول كثير من الباحثين التوجهات العالمية الحديثة لممارسات الجامعات للمسؤولية المجتمعية على المستوى المحلي والعالمي وأشكال التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع لتحقيق تلك المسؤولية بكافة مجالاتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمعرفية، سواء كان ذلك في صورة شراكات أو تعاون أو تقديم خدمات. ومن خلال عرض الباحثين (Torri,2000)، (الخطيب ،٢٠٠٤)، (دراكة ومعايعة،٢٠١٤)،(السلاطين،٢٠٠٥)، (القحطاني،٢٠٠٥)، (عبد المطلب، ٢٠١١) قام الباحث بتصنيفها في المجالات التالية :

١. التعاون مجال البحث العلمي: والذي يتمثل في الخدمات التي تقدمها الجامعات لمؤسسات المجتمع الانتاجية، وتحقيق الشراكات معها.
٢. التعاون في مجال الخدمات التعليمية.
٣. الخدمات في مجال الرعاية والتثقيف والتوعية
٤. التعاون في مجال الاستشارات.
٥. التعاون في مجال الخدمات الإعلامية.
٦. تقديم الخدمات للمراكز والمؤسسات المجتمعية.
٧. مجال التحالفات الاستراتيجية .

أولاً: التعاون في مجال البحث العلمي: والذي يتمثل في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع والبحث العلمي.

تتمثل أوجه التعاون في مجالات البحث العلمي في الشراكات بين الجامعات العالمية ومؤسسات المجتمع والبحث العلمي، وتبرز بعض الممارسات البناءة لربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات ومنها :

- قدرة الجامعات العالمية على إبرام شراكات مع القطاع الخاص والشركات الصناعية لتمويل المشروعات البحثية.
- تخصيص مواقع استثمارية في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية في بعض الجامعات؛ لتتخذ منها مواقع تتفاعل من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها، ومن ثم العمل على تقديم الحلول المناسبة لها . سميت هذه المواقع بـ "محطات العلوم" وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعية المتقدمة حتى أصبح يتواجد عدد كبير من الشركات في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مواقع أو محطات علمية.
- مبادرة بعض الجامعات العالمية للتواجد في البيئات الصناعية والتقنية بالسماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدد محدودة لأهداف معينة، الأمر الذي يكشف لهم مشكلات الصناعة في الواقع، ومن ثم التعامل معها بحثيا وتدريبيا ونماذج علمية لتدريس طلبتهم عليها بدلاً من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة، تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها (الأسد،١٩٩٦).

وتعتبر تلك الممارسات اتجاهاً عالمياً حديثاً في ميدان البحث العلمي يسعى للتخفيف من المركزية والتحول نحو مراكز محورية قادرة على بناء شراكة مستدامة مع القطاع الخاص، واستقطاب مصادر تمويل خارجية، ووضع توجهات علمية متكاملة(مؤسسة الفكر العربي،٢٠١٠). ويعتبر هذا الاتجاه ضمن إطار المسؤولية المجتمعية فيما يخص الجانب الاقتصادي، فلا يمكن أن نتجاهل أثر البحث العلمي في تحقيق الاقتصاد المعرفي للدول الكبرى، وما يمثله من مصدر دخل لاقتصاد تلك الدول. وقد انتشرت العديد من التجارب والخبرات في مجال تطوير واستثمار البحث العلمي من خلال الشراكات المجتمعية للجامعات نذكر منها على سبيل المثال:

- حظائر المعرفة والتكنولوجيا.
- حاضنات وحدائق التقنية.
- التوسع في فكرة الكراسي العلمية في الجامعات لرجال الأعمال والمؤسسات وفق شروط محددة.
- لجان التوجيه الصناعي.
- العقود البحثية والشراكات بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية التي يتم فيها ربط البحوث بحلول صناعية وإنتاج خدمات تقنية مما ساهم في بروز ابداعات مستمرة في تلك المجالات .
- مراكز التميز البحثي.
- شراكة الجامعات مع القطاع الخاص على إنشاء مراكز أبحاث وتطوير علمية داخل الجامعات.
- الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في بحوث الدراسات العليا: حيث تقدم الغرف التجارية قائمة بالأبحاث تقوم بحل مشكلات القطاع الانتاجي لطلاب الدراسات العليا لدراستها وتحويلها لبحوث تطبيقية.
- التركيز على التوجه نحو تجمع عدد من الشركات معًا لدعم أبحاث علمية في الجامعات.

وقد قامت العديد من الدول بتجارب ناجحة كتطبيق عملي لهذه الاتجاهات ساهمت بتطوير واستثمار وعولمة نتاج البحث العلمي في خدمة المجتمع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التجارب الأكثر شمولاً وشيوعاً فيما يلي:

١-التجارب الأمريكية:

يركز مفهوم المجتمع الأمريكي للمسؤولية المجتمعية على الجانب المادي على حساب الجوانب النفسية والقيم الإنسانية كالحياة الاجتماعية والحرية والاستقلال الذاتي(البادي،١٩٨٠). وقد انتشرت العديد من التجارب والممارسات في هذا الجانب

ومنها إقامة الحاضنات التكنولوجية؛ وهي من أقدم التجارب العالمية؛ فقد تم استحداث مفهوم الحاضنات وتطويره بشكل أساسي بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا(محمد،٢٠١٣). كما قامت الجامعات الأمريكية بإجراء العديد من البحوث والمشروعات لخدمة المجتمع منها على سبيل المثال ما يلي (Moussououris,1998)،(عبد النبي وآخرون، ١٩٩٣،)، (البعيز،٢٠٠٠):

- مشروعات تسهم في تشكيل المستقبل التنموي وتقديم حلول للمشكلات الصناعية والهندسية.
- أبحاث بناء على طلب قطاعات المجتمع وخاصة القطاع الصناعي، والتي أسهمت في تطوير التكنولوجية في مجال الالكترونيات مما كان له الأثر في زيادة الترابط بين الجامعات والمؤسسات الصناعية.

كما دخلت بعض مؤسسات التعليم العالي في أمريكا في شراكة مع الحكومة وقطاع الصناعة والقطاعات غير الربحية لإجراء المشروعات البحثية التي تدعم النمو الاقتصادي والثقافي؛ ففي جامعة ولاية ميتشجان Michigan تم تصميم برنامج للتطور التطبيقي والعلمي يهتم بالأبحاث المشتركة بين أساتذة الجامعة والباحثين في مؤسسات المجتمع، كما عين عدد من أساتذة الجامعة في بعض المنظمات والشركات وفقا لعقود أبرمت معهم(Cummings,1998).

في حين ظهر ما يعرف "بحظائر المعرفة والتكنولوجيا" نتيجة للتعاون بين الجامعات ومؤسسات الصناعة، وكمثال عليها منطقة (وادي السليكون) بكاليفورنيا والذي كان نتيجة التعاون بين جامعة استانفورد والمؤسسات الصناعية كمؤسسة Hawlelt Packard الذي أدى لتصميم العديد من الأنظمة المعلوماتية المهمة. وتقوم الجامعات الأمريكية بإجراء أبحاث في العديد من المجالات كالاتصالات، والصناعات الدوائية، وأبحاث في مجال التعليم، والأبحاث التي تتناول القضايا السياسية، والمشكلات الإقليمية وتدعيم الاستقرار الاجتماعي للمنطقة. ومن الجهود

البارزة كذلك تنظيم فرق عمل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب لإجراء بعض المشروعات البحثية التي تسهم في خدمة المجتمع والارتقاء به وخلق فرص عمل جديدة(Harris,1998).وقد ازدادت العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع توسعاً في العقدين الأخيرين، وازدادت عدد المراكز البحثية داخل الجامعات والتي تقوم بإجراء البحوث التطبيقية والتطوير لهذه المؤسسات والشركات، وتميزت هذه البحوث بروح الفريق (Randazzese,1996) وبالتالي حققت الجامعات الأمريكية عائدات ضخمة من إيرادات هذه البحوث.

وهناك مبادرة الجامعات المبدعة في الولايات المتحدة الأمريكية Innovation Universities؛ حيث تم تصنيف ١٢ جامعة بالولايات المتحدة الامريكية كجامعات مبدعة بما تميزت عن غيرها من كثافة علاقتها وتحالفاتها مع العديد من الشركات العالمية وتطبيق الشروط التالية عليها (Holland,2000):

- الشراكة في البحوث مع مؤسسات صناعية.
- الشراكة في برامج التعليم الصناعي ، وتمدد نشاطها داخل المؤسسات الصناعية وتقديمها خدمات تقنية.
- المشاركة في قضايا البحث والتطوير.
- العمل على نقل التكنولوجيا للمجتمع المحلي.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية.

وتتضح وظيفة الجامعات الأمريكية في جانب المسؤولية المجتمعية في آثار الجامعات وخريجيها على تنمية المجتمع العالمي وليس المحلي فقط ، فرؤية جامعة هارفارد على سبيل المثال ترتكز على تخريج رواد على المستوى الدولي المعقد من خلال تقديم الاكتشافات التي تفيد المجتمع ككل والتوسع في المعرفة في كافة مجالات الاستقصاء الأكاديمي، وتؤكد هذه المسؤولية أيضا في رسالتها التي تركز على حصر مجالاتها الدراسية والبحثية والخدمية في العلوم والآداب الجيدة فقط أي التي تحقق

فائدة ومنفعة للبشرية، ويتضح اسهامات جامعة هارفارد أيضا في الارتقاء بالتعليم قبل الجامعي وحل المشكلات الاقتصادية بتوفير فرص العمل والتوظيف ومعالجة مشكلات البيئية من خلال تقليص انبعاثات الغاز(arvard University , 2010).

كما برز معهد مساشوستس للتكنولوجيا Msashosts في المجال التكنولوجي وحقق الريادة على المستوى العالمي وبفضل جهود المعهد تحققت اسهامات اقتصادية كبيرة للاقتصاد الأمريكي من خلال العائد الذي قدمته مخرجات المعهد البحثية (Mite, 2010) .

٢-التجارب الصينية:

تميزت التجارب الصينية في مجال المسؤولية المجتمعية بشكل عام بالتركيز في مجال في المجال البحثي، ومن أبرز تجاربها وتوجهاتها (الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي،٢٠١٣) أجراء الجامعات الصينية لعمليات التحول وإعادة الهيكلة لسياسات البحث العلمي، من خلال مشروع أطلق عليه "مشروع ٢١١" والذي هدف لتطوير وإعداد وتهيئة مائة جامعة صينية. وكذلك تطبيق فكرة امتلاك الجامعات لشركات خاصة تقوم بتقديم الخدمات، وعمل المشروعات خارج إطار الجامعات. وفي هذا الإطار قامت بتحويل اتجاهات البحوث العلمية إلى التطبيقات في مجالي الاقتصاد والصناعة، حيث قامت بتنفيذ برنامج قومي يُعرف بـ" Torch " يهدف إلى إقامة الحدائق والحاضنات، والمراكز التكنولوجية، والقواعد الصناعية، وبرامج التمويل الخاصة.

٣-التجربة الماليزية :

عملت الجامعات الماليزية على تنظيم وتوطيد العلاقة مع مؤسسات المجتمع بتركيز الاهتمام على المؤسسات الصناعية والإنتاجية ودعمها بخبرة أعضاء هيئة التدريس ذوي القدرة على الإبداع والابتكار للقيام بالأبحاث العلمية التي تعالج مشكلاتها وتوفر الأموال اللازمة للإنفاق عليهم، وتقوم هذه المؤسسات والشركات

بتبني مجموعة من الباحثين في الجامعات والإنفاق على أبحاثهم خاصة إذا كانت متصلة بمجال نشاطها أو بمسار آخر يقوم فيه الباحث بالانضمام لفرق البحث الخاصة بها(مسبل، ١٩٩٧).

كما تقوم الجامعات بإجراء البحوث المتنوعة كجزء من مسؤوليتها تجاه في تنمية المجتمع وتطوره من خلال الأبحاث المتداخلة والمتعددة التخصصات، وظهر داخل الجامعات عدد من المكاتب الاستشارية التي تقود أعمال حول مشكلات شديدة الاتساع والتنوع لا يتيسر القيام بها في إطار البنى الجامعية التقليدية (سينغ، ١٩٩١).

٤-التجربة السنغافورية:

تميزت تجارب الجامعات السنغافورية بالاهتمام باقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، ومن ابزر الأمثلة قيام جامعة سنغافورة الوطنية بالعديد من الأبحاث المرتبطة بالمجالات التي تدخل في أولويات الحكومة، وتولى معهد "علم النظم" التابع لها إجراء بحوث في مجال المعلوماتية، وتعاونت الجامعة مع مؤسسات الإنتاج المحلية في إجراء البحوث المشتركة(سينغ، ١٩٩١).

٥-التجارب البريطانية:

تنوعت تجارب الجامعات البريطانية بعقد الشراكات في مجال إنشاء مراكز البحوث والتطوير الجامعية وشركات تسويق المنتجات العلمية حيث تُعد هذه المراكز أماكن لترويج الأفكار، ففيها يتم البحث عن المعارف الجديدة وتبادلها وتشجيعها ودعمها من خلال تمويل البحوث التطبيقية، ويتم إنشاء مراكز البحوث داخل الجامعات كما في جامعة ستراثكليد بإنجلترا كمركز البحوث والابتكار ومركز البحوث المتقدمة(University of Strathclyde, 2017) أو خارج الجامعات كشركة أرثر ديتل ArtherDatile والهدف توظيف البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا لتطوير الإنتاج. وكذلك مركز مانشستر للعلوم والتقنية ببريطانيا والشركة القابضة الجامعية

المملوكة للجامعة والتي تهدف للقيام بالتسويق وبيع تراخيص حقوق الملكية وإدارة العقود المختلفة الخاصة بمجالات البحث والابتكار والتكنولوجيا .

٦- التجربة اليابانية:

تضم الجامعات اليابانية المئات من مراكز البحوث التعاونية، وتؤكد على اهتمامها بتطبيق نتائج تلك الأبحاث، وهو ما يتضح في خططتها الاستراتيجية ورسائلها . إذ ترتكز رؤية جامعة طوكيو على سبيل المثال إلى قابلية المعرفة للتطبيق في المجتمع ودعم الروابط البحثية مع القطاعات المختلفة ، وسعيها لتخريج مخترعين وعلماء وليس مجرد أفراد عاديين ، مع التأكيد على التوصل إلى المعرفة بأنفسهم بما يتسق مع السلام العالمي ،كما ينخرط أعضاء هيئة التدريس في ميدان الصناعة والبحوث المرتبط بالمجالات التي يدرسون عليها ، ويتوفر معهد عالمي لإعداد وتأهيل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وهو ما يضمن مستوى عالي من الأداء اثناء التدريس والبحث وخدمة المجتمع . كما يوجد نوعين من البرامج المتميزة أحدها موجه للدراسات العليا الدولية والثاني يتيح الفرصة للطالب للدراسة والبحث الحر دون التقيد بساعات للحضور أو شهادة علمية(University of Tokyo, 2008).

وتركز الجامعة على توجيه جزء من جهودها البحثية في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية، وتطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصناعة والجامعات(Win,1997). ويوجد ثلاثة أنواع من التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في اليابان والمؤسسات الإنتاجية في المجالات البحثية، هي:

- إقامة بحوث مشتركة بين الجامعة والقطاع الخاص.
- إنجاز الجامعات لبحوث مدفوعة الأجر لمصلحة القطاع الإنتاجي وبتمويل منه بنظام عقود المشاريع البحثية.

- إجراء الجامعات الوطنية للبحوث بتمويل من المؤسسات الصناعية عن طريق المنح والهبات، وتقوم الحكومة نتيجة لذلك بإعفاء المؤسسات الإنتاجية من الضريبة بشكل كلي أو جزئي(Koji,2000,12).

كما تبرز مدينة كانساي للعلوم "Kansai Science City " وهي مدينة علمية تأسست داخل جامعة رتسوميكان Ritsumeikan وهي عبارة عن اتحاد مجموعة من المراكز العلمية والبحثية تموله الجامعة، وتقوم على إعداد البحوث والمشاريع التي تتقدم بها المؤسسات الإنتاجية في المنطقة (Win,1997).

٧- التجربة التركية:

تبنت تركيا فكرة "حدائق العلم والمعرفة" التي تعمل كحلقة وصل بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية وبين الشركات المختلفة، والتي تهدف إلى توفير البيئة المناسبة لتحويل المعرفة المكتسبة من البحوث الأكاديمية إلى منتجات عملية ذات عائد اقتصادي واجتماعي للمجتمعات الحاضنة للابتكار، و"حدائق العلم والتقنية" بجامعة الشرق الأوسط للعلم والتقنية بتركيا من الأمثلة العالمية المتميزة في تحويل البحوث الأكاديمية إلى مخرجات ذات قيمة في السوق. وتتبع أهمية إنشائها لتكوين شبكة أعمال بين القطاع الخاص والقطاع البحثي والأكاديمي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من البحوث العلمية، وردم الهوة بين القطاع البحثي وقطاع الإنتاج، ويظهر ذلك من خلال ادراك الشركات الكبرى لأهمية المؤسسات البحثية والأكاديمية في تطوير منتجاتها وصناعاتها وخلق البيئة التنافسية في السوق العالمية. وتعتبر التسهيلات والخدمات التي تقدمها حدائق العلوم والتقنية كالمختبرات والمراكز البحثية وغيرها من المرافق التي تساعد الباحثين على إنجاز بحوثهم والعمل والتخطيط والإدارة لربط البحث العلمي باحتياجات السوق والمجتمع ومعرفة وتقييم المجازفات والمخاطر التي تحيط بعملية دعم الابتكار والإبداع والتي يجب أن تكون مدروسة بشكل دقيق لتجنب الخسائر وتحقيق الأهداف المرجوة منها(مجلس البحث العلمي،٢٠١١).

٨- التجربة الروسية:

قامت الجامعات الروسية بتكوين معاهد للبحث تقوم بإجراء البحوث التطبيقية التي تركز على التطوير الاقتصادي والصناعي للمنطقة، وتعمل على تحويل نتائج البحوث التي تجريها إلى تقنيات عالية، كما سعت الجامعات إلى إيجاد روابط بين البحث في الجامعات والقطاعات المختلفة، وأصبح التركيز في إجراء البحوث على قدرة البحث في تطوير المشروعات، وتلبية الاحتياجات المحلية والتقنيات العلمية، كما أقام مجلس رؤساء الجامعات في منطقة كيمروفوو Kemerovo اتحاد المنطقة للبحث والتعليم، والذي يلبي احتياجات المنطقة في التعليم والتدريب والبحث(Bain & Others,1998).

٩- تجربة السويد:

تضم المعاهد البحثية بالسويد وحدات بحثية متخصصة تضم العديد من الباحثين في مجالات متنوعة من الجامعة ومن قطاع البحث والتطوير في الشركات الصناعية تهدف إلى تسويق خدماتها لدى القطاع الخاص كوحدات بحثية متكاملة ومتمكنة من تقديم الجوانب البحثية التي تهم القطاع الخاص (التركستاني،١٩٩٨).

١٠- تجربة كندا :

وجه المسؤولون عن جامعة كالجاري Calgary جهودهم لتحقيق مسؤوليتهم المجتمعية في وظائف الجامعة من خلال:

- تأسيس المراكز اللازمة لتوفير البيئة المحفزة للطلاب، كتأسيس مركز نجاح الطالب، ومركز سلامة الطالب ووضع معايير لضمان نجاح الجامعة حتى وصل معدل تعيين الخريجين إلى ٩٤.٤% وارتباط خريجيها بسوق العمل(University of Calgary, 2008-2012) .
- تفعيل استفادة المجتمع من نتائج الدراسات والأبحاث التي تم تنفيذها من خلال التزامها بدمج البحث وتحويل الاكتشافات البحثية إلى التطبيق وذلك من خلال

شركة نقل التكنولوجيا الدولية ، وكذلك أسست لمراكز بحثية ومعاهد متخصصة كالمعهد الكندي لقانون الموارد وهذا خاص بتوجيه البحوث التطبيقية لمؤسسات الحكومة، وتعد الجامعة أحد المراكز الرائدة لبحوث الطاقة والعلوم البيئية والفحم المائي ، كما افتتحت مركز للصحة والسلامة عام ٢٠٠٥ ومشروع برنامج امتداد البحث بالجامعة لتسهيل نشر نتائج البحوث للجمهور بأساليب لفظية ومطبوعة سهلة (University of Calgary, 2008-2012).

١١- التجربة الأردنية:

يتم ربط البحث العلمي في الجامعات الأردنية بالإنتاج، حيث تم إنشاء شركة استشارية بتمويل من الجامعات ومراكز البحث العلمي تقوم على أسس تجارية ويتم إنتاج البحوث بناء على طلب العملاء من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمبدعين من خلال الشركة، ويقسم العائد الربحي بينهم وبين الجامعة، كما أنشئت محطة بعمان للصناعات التكنولوجية تخصص جزء من أربحها للبحث العلمي مع الجامعات ومراكز البحوث، وتستضيف المحطة المبدعين لإعداد مشاريعهم مستفيدين من الخبرات الفنية والإدارية المتاحة بالمحطة(طلال،١٩٨٨).

١٠- التجارب السعودية:

هناك العديد من التجارب التي خاضتها جامعات المملكة العربية السعودية في إطار العمل على ربط الجامعة بالمجتمع وتحقيق الشراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وخاصة المؤسسات ذات الطابع البحثي يذكر منها على سبيل المثال:

- إنشاء مدينة الملك عبد العزيز للعلوم وهي مؤسسة بحثية خارج نطاق الجامعات؛ لدعم وتشجيع البحث العلمي للأغراض التطبيقية، وتنسيق نشاطات المراكز والمؤسسات البحثية، وهي تشتمل على متطلبات البحث العلمي من المعامل والمختبرات ووسائل الاتصال ومصادر المعلومات.. وغيرها.

- إنشاء أول حاضنة تقنية تحت مسمى "حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات" بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالرياض.
- برنامج إنشاء قواعد بيانات للإنتاج العلمي للجامعات وربطها مع الجامعات الأخرى والمؤسسات والمراكز ووحدات البحث العلمي في المملكة وخارجها من ناحية، والقطاعات المستفيدة من نتائج البحث العلمي من ناحية أخرى.
- تأسيس مجموعة من الشركات للتقنية كشركات مساهمة تحت إدارة وإشراف جامعتي الملك سعود والملك عبد العزيز؛ لتسهم في تطوير اقتصاد المعرفة عبر الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية ومجتمع الأعمال والاستثمار وتدعيم المبدعين، وإحداث نوعاً من التواصل بين المؤسسات المحلية والعالمية(مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠).

كما أطلقت كثير من الجامعات السعودية العديد من كراسي البحث العلمي في العديد من المجالات، تقوم أغلبها على التمويل الخاص من قبل أفراد أو شركات ومؤسسات أهلية في التخصصات التي تهم الممول. ويهدف برنامج الكراسي البحثية لدعم الأبحاث والدراسات التي تخدم الغرض الذي أنشئ من أجله الكرسي، وكذلك تعزيز شراكة المجتمع مع الجامعة، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية في الجامعة من المتخصصين في مجالات المعرفة جميعها، وأيضاً الاستخدام الأمثل للمنشآت والتجهيزات والموارد البحثية الأخرى، وهي مصدر دخل مادي للجامعة، على سبيل المثال أنشئت " كرسي المسئولية المجتمعية" في جامعة الدمام ، وكرسي " الاستاذية بجامعة الملك فهد للبترول لدعم التواصل بين الجامعات والمجتمع (العولقي، ٢٠٠٨). وكرسي "الشيخ محمد بن عبد الرحمن العمران للأمراض المستوطنة في الأحساء" بجامعة الملك فيصل، وكرسي الأمير متعب بن عبدالله للوحدة الوطنية بجامعة الجوف.

- أطلقت بعض الجامعات السعودية برامج للبحث والتطوير العلمي في المجالات الحيوية المختلفة ، كبرنامج جامعة الدمام للبحث والتطوير واستشراف الفرص المتاحة لتعزيز نقل المعرفة والتقنية والتطوير والتدريب عبر شراكات مع مؤسسات أكاديمية وصناعية كبرى كشركة "ارامكو".
- -إنشاء مراكز البحوث في الجامعات والتي تهدف لتقديم الخدمات العلمية والاستشارية والتدريبية لقطاعات المجتمع ، وعلى سبيل "مركز التميز البحثي في النخيل والتمور" بجامعة الملك فيصل لتوعية وارشاد وتدريب المزارعين وتجار التمور وتقديم الدراسات البحثية ذات العلاقة .

ثانياً- التعاون في مجال الخدمات التعليمية:

تقدم العديد من الجامعات الخدمات التعليمية للمجتمع كبرامج أكاديمية تخصصية وبرامج مهنية وفنية متنوعة ، وقدمت بعض الجامعات برامج تعليمية بشراكات مع القطاع الخاص كبرنامج التعليم التعاوني والتدريب والذي قدمته جامعتي نورث يسترن North Eastern"ببريطانيا"، ومؤسسة بيروفس Berufs"بألمانيا" من خلال توفير تأهيل أكاديمي للطلاب بقطاعات الإنتاج بالقطاع الخاص عن طريق التدريب العملي الميداني بها (قنديل،١٩٩٣). وتجربة جامعات الدمام والملك فهد للبترول والمعان بالمملكة العربية السعودية" بتوقيع مذكرة تفاهم مع القطاع الصناعي(ارامكو) للتعاون في مجالات كالتعليم والتعلم، والبحوث والدراسات الأكاديمية والتطبيقية، إضافة إلى التطوير المهني، وريادة الأعمال، والابتكار، وكذلك برنامج " المهارات الحياتية للطالبات " وبرنامج " تأهيل تأهيل نزلاء السجون " بجامعة الدمام، كما توجد العديد من برامج الجامعات السعودية في مجال الشراكات مع القطاعات في تطوير البرامج التعليمية . وفي دولة الإمارات العربية برنامج "جواز سفر" مشاركة بين الغرفة التجارية والجامعة لتدريب الشباب تبعاً لمتطلبات سوق العمل واعتماد البرنامج كمساق علمي في برامج الجامعات(غرفة التجارة والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة،٢٠٠٠).

كما تتجسد صور المسؤولية المجتمعية للجامعات في مجال الخدمات التعليمية أيضاً من خلال انعكاس البرامج والمناهج الدراسية لقضايا ومشكلات المجتمع ومعالجتها، وكذلك دعمها لتلبية متطلبات قطاعات العمل، فعلى سبيل المثال تقدم الولايات المتحدة الامريكية برامج ضمن المناهج الجامعية خاصة بمعالجة قضايا المهن والعمل وبرامج تدريب وتأهيل للطلاب داخل قطاع الأعمال، ومن أمثلتها برامج الإعداد التكنولوجي، ونموذج الأكاديميات للمهن، ومقررات خاصة بالزراعة. وتقدم المملكة المتحدة برنامج ما قبل المهني يعمل على إكساب الطلاب مهارات أساسية وخبرات ومعارف مناسبة، واعتماد معايير قومية للكفاية. أما في اليابان فيسمح للقطاع الخاص بتقديم خبراته في تطوير المناهج الدراسية، وتطوير كفاءات أعضاء الهيئة التعليمية من خلال تقديم المقترحات التي تلبي احتياجاته من واقع التجربة الميدانية(ناصر،٢٠٠٠)، وتقدم الكليات المتوسطة في اليابان والتي تقدر بحوالي ٥٠٠ كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته ، وهذه البرامج تتمثل في تعليم الأفراد حفظ الطعام ، والتربية في رياض الأطفال والتصور. ويتم ذلك أيضاً في المملكة العربية السعودية التعاون بين الشركات والقطاعات الحكومية والخيرية والجامعات في تطوير الخطط الدراسية.

وفي إطار تجويد برامج التعليم الجامعي الخاص تسهم الجامعات الحكومية في الإشراف على برامج عدد من مؤسسات القطاع الخاص وتطوير المناهج الخاصة بها، أو تقويم برامج حالية أو برامج يخطط لإنشائها. ومثال على ذلك إشراف معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز على جامعات ومعاهد أهلية كجامعة عفت وكلية دار الحكمة ومعهد تراكو(جامعة الملك عبد العزيز،٢٠٠٥).

كما تقدم الجامعات برامج التعليم والتدريب المستمر والتي كثيراً ما يشكل لها وكالات أو وحدات مستقلة بالجامعات، ويعتمد هذا الاتجاه علي تحسين قدرات ومهارات الكوادر سواء العاملين في المؤسسات بتنمية مهاراتهم في مجال تطور

المهارات المتطلبة للمهن، أو الطلاب والخريجين لتنمية مهاراتهم في مهارات لم يقدمها التعليم الرسمي، أو برامج دراسات يرغبها المتعلمين أو برامج حرة وبرامج الدراسات العليا، وقد اتخذت عدة مبادرات من قبل جامعات المملكة العربية السعودية ومنها مبادرات جامعة الملك فيصل لتوفير فرص التعليم الجامعي عن بعد لعدد أكبر من المتعلمين في المجتمع المحلي فبلغ عددهم (١٥١٨٨٣) طالبا في مرحلة البكالوريوس، كما يقدم منح لأبناء الأسر الفقيرة والأسر المحتاجة ، وبرامج أخرى لنزلاء السجون وذوي الاحتياجات الخاصة في بعض الجامعات السعودية .

ثالثاً- مجال الرعاية والتثقيف والتوعية :

ويتمثل في تقديم خدمات من الجامعة للمجتمع في عدة مجالات تتناسب والمجالات الأكاديمية بالجامعة كالمجال الديني لكليات العلوم الدينية، والمجال الصحي لكليات الطب، والوقاية من الجريمة والانحراف الفكري والتطرف والسلوكيات المنحرفة لكليات القانون والتربية... وغيرها، وعلى سبيل المثال في الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة، وعن الجينات وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل، وتقدم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملحقين بمدارس الأباء (مكتب التربية لدول الخليج،١٩٨٧)، وتقوم كليات الطب والتمريض والعلوم الطبية التطبيقية بجامعة بالمملكة العربية السعودية، ببعض المبادرات الوطنية كمشاركة متطوعين ومتطوعات من الكليات الصحية بالجامعات بتقديم خدمات حملات التبرع بالدم وبرامج العيادات المتنقلة التابعة لبعض الجمعيات الخيرية أو الجامعات كجامعة المجمعة والتي تهدف لتوعية المجتمع وخاصة في بعض الأماكن البعيدة عن المدينة بأسس نمط الحياة الصحية وأمراض العصر وارتباطها بالعادات والسلوكيات الشائعة في مجتمعاتهم، كما تركز على مفهوم الوقاية باعتباره الأساس في رفع المستوى الصحي للمجتمع.

رابعاً- الشراكة في مجال الاستشارات:

حيث تقدم المؤسسة الجامعية الخدمات الاستشارية من خلال مساعدات تقنية أو حلول لمشكلات أو تطوير منتج وتسويقه كالاستشارات العلمية والفنية لمؤسسات القطاع العام والخاص، ومعالجة مشكلات حقل العمل والإنتاج(الخصاونة،٢٠٠٤)، وتقدم المؤسسات الإنتاجية دعم مادي مقابل تلك الخدمات التي تقدمها الجامعة. وقد أنشئت أغلب جامعات المملكة العربية السعودية معاهد للبحوث والاستشارات لربط المجتمع مع ذوي الخبرة في في الجامعات بالمجالات التنموية المختلفة، وإيجاد الحلول للمشاكل القائمة سواء كانت اجتماعية أو علمية ذات صلة بالمعارف، أو الأعمال التجارية، أو الصناعة، مما يؤدي إلى تنمية مستدامة أو قصيرة المدى. فعلى سبيل المثال يركز معهد الأمير عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية بجامعة الملك سعود على تسويق البحث العلمي للجامعة ويبرم عقود خدمات واستشارات للمؤسسات العامة والخاصة لرفع مستوى الأداء وزيادة الإنتاجية (الفيصل،١٩٩٦). وفي "بريطانيا" تقوم الجامعات بخدمة قطاع الصناعة من خلال المكاتب المشتركة بين أساتذة الجامعات ورجال الصناعة، والسماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل لدى المؤسسات الصناعية، كما عملت بعض الجامعات على تأسيس شركات تجارية، وشجعت الملكية الصناعية والفكرية لتطوير الأعمال الإبداعية. بالإضافة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس للقيام بالأبحاث المرتبطة بخدمة المجتمع، من خلال تعديل القوانين التي تحد من حصولهم أي مكسب مادي مقابل إبداعهم، وإلغاء القوانين التي تمنعهم من القيام بإعمال مقابل أجر للمؤسسات والشركات الإنتاجية، وتطوير نظام المكافآت والحوافز الخاصة بهم (بدران، ١٩٩٩).

خامساً- مجال الخدمات الإعلامية :

حيث تقوم الجامعات بعقد شراكات مع جهات إعلامية بغرض توجيه رسائل إعلامية في مجالات تخدم أهدافها خاصة تلك الموجهه لخدمة المجتمع، ومن تلك الجهود مشاركة الجامعات بالمملكة العربية السعودية بشراكات إعلامية أو خدمية لإيصال رسائل وأهداف الخطط الوطنية للمجتمع وللقطاعات بتمويل أو برعاية شركات او مؤسسات أو حتى قطاعات حكومية او خيرية أخرى كالانشطة الإعلامية في نشر رؤية ٢٠٣٠ أو التوعية باضرار الفساد المالي والإداري ، ومن تلك الأمثلة إنتاج قناة قناة التعليم العالي الفضائية السعودية (عالي) من أن تكون إحدى مؤسسات التعليم العالي الرائدة في المملكة والمنطقة في توظيف القنوات التلفزيونية الحديثة وتقنيات الإعلام الرقمي في التعليم ونشر المعرفة وغيرها من البرامج الخدمية للمجتمع.

سادساً- الشراكة مع المراكز والمؤسسات المجتمعية :

تعقد بعض الجامعات شركات استراتيجية مع مؤسسات المجتمع من خلال مجال معين ضمن نشاط المؤسسة المجتمعية، فنجد على سبيل المثال شراكة لتوظيف الخريجين من خلال مكاتب توظيف بالجامعة تمد مؤسسات المجتمع بالعمالة اللازمة من خلال خريجيها، ويبرز هذا الاتجاه من خلال عدة تجارب أخرى "بماليزيا" كتجربة الجامعة المنتجة، حيث تقيم الجامعات شراكة مع المؤسسات المجتمعية والصناعية للمساهمة في تمويلها لمواجهة زيادة الالتحاق عليها، وإعادة التوازن في عملية إعداد الخريج بحيث يتناسب ومستوى الجودة التي يتطلبها سوق العمل، وذلك من خلال تسويق منتجاتها التي تتوافق مع مجال المؤسسة التي تعقد شراكة معه(Sallehuddin,1997)، وفي تجربة جامعة ماليزيا التكنولوجية التي تساعد في تحقيق غايات التنمية ماليزيا ٢٠٢٠ والتي تستهدف الوصول بماليزيا إلى مستوى

الدول المتقدمة في مجال إنتاج التكنولوجيا وذلك من خلال الشراكة مع مجموعة من المراكز التكنولوجية (Lerner& Simon,1998)، وتجربة فلندا حيث كان هناك دور بارز لتحويل المجتمع الفنلندي لمجتمع معرفي من خلال التكامل بين خطة التعليم العالي والخطة الاقتصادية للحكومة والتي تم تنفيذها من خلال الشراكات مع الشركات لتصميم برنامج حكومي قومي يهدف لدفع فنلندا لمكانة عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا(Rosan.2000).

سابعاً: مجال التحالفات الاستراتيجية :

تقوم بعض الجامعات بعمل اتفاقيات وأعمال تعاون وثيق مع عدد كبير من المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية، في المجالات الأكاديمية والبحثية ذات الاهتمام المشترك، والتي غالباً ما يتقاسم الطرفان المكاسب الناتجة عن التعاون، وعلى سبيل المثال في المملكة العربية السعودية أبرمت العديد من الجامعات اتفاقيات مع بعض مؤسسات المجتمع المدني وبعض الوزارات والجمعيات الخيرية والشركات والمؤسسات، وكذلك تم عقد شراكات بين عدد من الجامعات الوطنية والجامعات العالمية في مجالات محددة سواء في البحث العلمي أو في البرامج التعليمية أو الخدمات الاستشارية أو التدريبية والمجتمعية .

أوجه الاستفادة من تلك الاتجاهات:

- الاهتمام بعقد الشراكات مع مؤسسات المجتمع خاصة الانتاجية.
- الاهتمام بإقامة مراكز بحوث داخل الحرم الجامعي، وكذلك شركات إنتاجية تتبع الجامعة ويعود ربحها للجامعة.
- الاهتمام بدور خبراء القطاعات الانتاجية في المجالس واللجان الجامعية.
- الاهتمام بالبحوث التطبيقية، والبحوث التي تعمل على حل مشكلات المجتمع وقطاعاته الانتاجية والعمل على نقل التكنولوجيا للمجتمع.
- الاهتمام بتدريب الطلاب بالقطاعات الإنتاجية.

- تنوع التخصصات العلمية تبعا لحاجات المجتمع وسوق العمل.
- تنوع مصادر التمويل للجامعات من خلال الشراكات ومساهمة القطاعات الانتاجية في تمويل البحث العلمي وتوفير مستلزماته، وتطبيق فكرة الجامعة المنتجة.
- إشراك الطلاب في نشاطات اجتماعية وتطوعية.
- كما أن هناك العديد من أوجه الاستفادة الأخرى سيتم دمجها في عناصر التصور المقترح .

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

سوف يتم تناول هذا المحور وفق الخطوات التالية:

أولاً- أهداف الدراسة الميدانية: تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما درجة تحقق أبعاد المسؤولية المجتمعية (مؤسسي-اجتماعي-اقتصادي-بيئي-معرفي- بحثي) بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟ وتتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما درجة تحقق البعد المؤسسي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟
٢. ما درجة تحقق البعد الاجتماعي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟
٣. ما درجة تحقق البعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟
٤. ما درجة تحقق البعد البيئي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟
٥. ما درجة تحقق البعد المعرفي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟

a. ٦-ما درجة تحقق البعد البحثي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟

ثانياً-أداة الدراسة الميدانية: تم تصميم استبانة لقياس درجة تحقق أبعاد المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية في ضوء ما توصل إليه الباحث من مؤشرات من خلال الاطلاع على الدراسات والمقاييس والأدبيات في مجال الدراسة، وفي ضوء الاستفادة من بعض مقاييس المسؤولية المجتمعية التي استهدفت الشركات والمؤسسات والقطاعات الحكومية وطلبة الجامعات.

ثالثاً- تحكيم أداة الدراسة: تم تقديم الاستبانة للمحكمين مسبوقة بمقدمة تضمنت الهدف منها وعينة الدراسة، والمصادر التي اشتقت في ضوئها مفرداتها. وطلب منهم تحكيمها ثم قام الباحث بتعديلها في ضوء آراء المحكمين لتصبح في صورتها النهائية (٦٤ مفردة)، مقسمة إلى ستة محاور كالآتي: المحور الأول ويعبر عن البعد المؤسسي ويتضمن(١٠) مفردات، المحور الثاني ويعبر عن البعد الاجتماعي ويتضمن(١٩) مفردة، المحور الثالث ويعبر عن البعد الاقتصادي ويتضمن(٧) مفردات، المحور الرابع ويعبر عن البعد البيئي ويتضمن(٥) مفردات، المحور الخامس ويعبر عن البعد المعرفي ويتضمن(١٠) مفردات، المحور السادس ويعبر عن البعد البحثي ويتضمن(١٣) مفردة،.

رابعاً- طريقة استجابة أفراد العينة: قام الباحث بتحديد بدائل استجابة أفراد العينة وفقاً لسلم " ليكرت" Likert الخماسي وفقاً للاستجابات لدرجات التحقق :(عالية جداً- عالية- متوسطة- منخفضة – منخفضة جداً).

خامساً- تقنين أداة الدراسة: تم حساب الثبات عن طريقة "ألفا كرونباخ" لتحديد قيمة الاتساق الداخلي، وأعطت قيم مرتفعة لمعامل ألفا لجميع أبعاد المقياس كما يوضحهم جدول رقم (١) وهي قيمة مقبولة للثقة في ثباتها.

جدول رقم (١) معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

م	محاور الاستبانة	عدد العبارات	الثبات
١	المحور الأول : البعد المؤسسي	١٠	٠.٧٤٥
٢	المحور الثاني : البعد الاجتماعي	١٩	٠.٧٧١
٣	المحور الثالث : البعد الاقتصادي	٧	٠.٩٨٧
٤	المحور الرابع: البعد البيئي	٥	٠.٨٦٣
٥	المحور الخامس: البعد المعرفي	١٠	٠.٨٩٠
٦	المحور السادس: البعد البحثي	١٣	٠.٩٠٨
الكلي		٦٤	٠.٨٨٣

كما تم حساب الصدق من خلال صدق المحكمين والصدق الذاتي، والذي يعبر عنه بالجذر التربيعي لمعامل الثبات، وقد وجد أن معامل الصدق الذاتي(٠.٩٣٩) وهي تعتبر قيمة عالية جداً لمعامل الصدق، وتم كذلك حساب صدق الاتّساق الداخلي عن طريق حساب معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين درجة كل محور والدرجة الكلية للمقياس كما يوضحهم جدول رقم (٢).

جدول رقم(٢) معامل ارتباط بيرسون لمحاور الاستبانة والدرجة الكلية :

	محاور الاستبانة	عدد العبارات	معامل الارتباط
	المحور الأول : البعد المؤسسي	١٠	**٠.٧٤٣
	المحور الثاني : البعد الاجتماعي	١٩	**٠.٧٨٧
	المحور الثالث : البعد الاقتصادي	٧	**٠.٩٥٧
	المحور الرابع: البعد البيئي	٥	**٠.٧٨٦
	المحور الخامس: البعد المعرفي	١٠	**٠.٨٧٩
	المحور السادس: البعد البحثي	١٣	**٠.٨٣٦

(*) دال عند مستوى٠.٠٥

ويتضح من خلال الجدول رقم(٢) ارتفاع قيم معاملات الارتباط بين متوسط درجات كل بعد ومتوسط الدرجة الكلية للمقياس وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) مما يؤكد أن جميع مجالات الاستبانة تتمتع بدرجة صدق جيدة، ويمكن الاعتماد عليها لقياس ما أعدت من أجله.

سادساً- مجتمع الدراسة والعينة: يتكون مجتمع الدراسة من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وقد اعتمد الباحث على العينة العشوائية من خلال توزيع الاستبانة على ٣٠ جامعة سعودية وتم طلب تعبئته من قبل عشرة من القيادات الأكاديمية في كل جامعة من وكلاء الجامعة وعمداء الكليات والعمادات المساندة والمعاهد الاستشارية، وتم توزيع (٣٠٠) استبانة وكان العائد من الاستبيانات (١٠٢) .

سابعاً- : تطبيق الاستبانة: تم تطبيق الاستبانة ورقياً والكترونياً.

ثامناً -المعالجة الاحصائية: تم علاج البيانات بواسطة برنامج حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، واعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية تبعاً لطبيعة تساؤلات الدراسة، وتبعاً لطبيعة متغيرات الدراسة، واستخدمت الأساليب التالية: حساب المتوسط ، الانحراف المعياري، اختبار (One-Sample-T-Test)، وطريقة المدى لتحديد درجة موافقة أفراد العينة.

تاسعاً- نتائج الدراسة وتفسيرها: قام الباحث بتفريغ نتائج المعالجات الإحصائية وتحليلها، وتصنيفها تبعاً لتساؤلات الدراسة، وقد قام الباحث بالإجابة عن تلك التساؤلات من خلال وضع الفروض البحثية التالية:

متوسط درجات أفراد مجتمع الدراسة فيما يخص الدرجة الكلية للمقياس وكل محور ومفردة يساوي بشكل ذي دلالة إحصائية القيمة (٣)، وبذلك تكون الفروض الإحصائية كالتالي:

$H0: (\mu) = 3$ $H1: (\mu) \neq 3$

وقد تم اختبار صحة هذه الفروض على النحو التالي:

التساول الرئيسي: ما درجة تحقق أبعاد المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟ تم استخدام اختبار (Sample-T-Test – One) لمفردات الاستبانة ككل، والذي يوضح نتائجه الجدول رقم (٣):

جدول رقم(٣) يوضح درجة تحقق أبعاد المسؤولية بالجامعات السعودية :

م	محاور الاستبانة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	رتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
١	المحور الأول : البعد المؤسسي	٣.١٨	٠.١١	متوسطة	١	٧٥.٢٩	٠.٠٤٢
٢	المحور الثاني : البعد الاجتماعي	٢.٦٣	٠.١٢	متوسطة	٥	٣١.١٤-	٠.٠٣٤
٣	المحور الثالث : البعد الاقتصادي	٢.٩٤	٠.١١	متوسطة	٢	٥.٥١-	٠.٠٠٠
٤	المحور الرابع: البعد البيئي	٢.٧٠	٠.٠٤	متوسطة	٣	٧٥.٧٥-	٠.٠٠٠
٥	المحور الخامس: البعد المعرفي	٢.٧١	٠.٧٨	متوسطة	٤	٣.٧٦	٠.٠٠٣
٦	المحور السادس: البعد البحثي	٢.٥٧	٠.٩٧	ضعيفة	٦	٤.٤٨-	٠.٠٠٠
الكلي		٢.٧٥	٠.٢٦	متوسطة	-	١٣.٦٠-	٠.٠٢١

من خلال نتائج جدول رقم(٣) يتضح أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (٠.٠٢١) أي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المحدد مسبقاً(٠.٠٥)؛ مما يعني رفض الفرض الصفري أي أن قيمة متوسط درجات أفراد المجتمع لايساوي بشكل ذي دلالة إحصائية القيمة (٣) على مستوى مقياس أبعاد المسؤولية المجتمعية ككل، وكذلك على مستوى جميع أبعاده، ويتضح أن أبعاد المسؤولية المجتمعية تحققت

بدرجة متوسطة بمتوسط درجات بلغ(٢.٧٥)، وأن مفرداته تحققت أيضاً بدرجة متوسطة عدا البعد السادس المرتبط بالجانب البحثي الذي تحقق بدرجة ضعيفة، وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (جامعة الملك سعود،٢٠٠٨) التي توصلت إلى أن دور البحث العلمي لا يزال محدوداً في معالجة قضايا التنمية بالمملكة، ودراسة (الفوزان ورشيد،٢٠٠٥) التي أشارت إلى نقص الوعي الجامعات بالبحث العلمي وضعف التخطيط لأنشطته، وما أشارت إليه دراستي القحطاني(٢٠٠٤)، السلطان(١٩٩٨) بضعف التعاون بين التعليم العالي والقطاع الصناعي في مجال البحث العلمي، ودراسة الأمانة العامة لمجلس الغرف السعودية لضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بالعلماء والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية، وما أشار إليه السنبل وعبد الجواد(١٩٩٣) لمحدودية نشاط الاستشارات بوجه عام ما بين الأكاديمين ومؤسسات المجتمع، ودراسة الزهراني(١٩٩٧) التي أشارت لقلة الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديين(٢٠٠٦). ولعل هذا يُفسر بضعف اهتمام الجامعات بالبحث العلمي من جانب، وبأهمية ربطه بقضايا التنمية المجتمعية من جانب آخر، وتدني حصول الجامعات على تراتيب متقدمة في التصنيفات العالمية المعتمدة على أنشطة البحث العلمي مؤشر على ذلك الضعف.

أما فيما يخص التساؤلات الفرعية فقد كانت النتائج كالتالي:

التساؤل الأول: ما درجة تحقق البعد المؤسسي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟ تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لمفردات البعد المؤسسي والدرجة الكلية للبعد، والذي يوضح نتائجه الجدول رقم(٤):

جدول رقم (٤) يوضح درجة تحقق البعد المؤسسي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	رتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
١	إدراج المسؤولية المجتمعية كجزء من سياسات الجامعة وخطتها الاستراتيجية (أهداف، مبادرات، إجراءات...)	٢.٤٥	٠.٧٧	ضعيفة	١٠	٧.٢٤-	٠.٠٠٠
٢	وجود وحدات تنظيمية بالجامعة لتفعيل المسؤولية المجتمعية (عمادة، مركز ، وحدات ..)	٢.٩٣	٠.٨١	متوسطة	٩	٠.٩٩-	٠.٣٢٧
٣	تفعيل النظم والتشريعات الخاصة بمنع الفساد الإداري والمالي ومكافحته بالجامعة (النزاهة)	٣.٧٢	٠.٨٠	مرتفعة	١	٩.٠٣	٠.٠٠٠
٤	التزام الجامعة بتطبيق العدالة في نظم وإجراءات الموارد البشرية (التعيين والتوظيف، الترشيح ، الترقيات ...)	٣.٢٤	٠.٨٧	متوسطة	٥	٢.٧٤	٠.٠٠٧
٥	إتاحة البيانات والمعلومات بشفافية لجميع المستفيدين وفق ما تتطلبه أعمالهم	٣.٠٦	١.٠٢	متوسطة	٨	٠.٥٨	٠.٥٦٣
٦	تطبيق نظم المحاسبة والمساءلة على جميع منسوبي الجامعة بشكل عادل	٣.٥٢	١.١٠	مرتفعة	٢	٤.٧٩	٠.٠٠٠
٧	إلتزام الجامعة بتطبيق مبادئ الميثاق الاخلاقي لمنسوبيها في مختلف الممارسات (الحقوق والواجبات، المهام والمسؤوليات ..)	٣.٣٣	٠.٨٤	متوسطة	٣	٣.٩٢	٠.٠٠٠

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	رتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
٨	تطبيق القوانين والأنظمة التي تنظم علاقة الجامعة مع مؤسسات المجتمع	٣.١٧	٠.٨٦	متوسطة	٦	١.٩٧	٠.٠٤٢
٩	مشاركة منسوبي الجامعة في صناعة مختلف القرارات التي تتعلق بهم	٣.٢٥	٠.٩٩	متوسطة	٤	٢.٥٠	٠.٠١٤
١٠	توفير بيئة عمل جاذبة لمنسوبي الجامعة(مكاتب ، قاعات ، معامل ، قنوات تواصل ...)	٣.١٢	٠.٨٣	متوسطة	٧	١.٤٤	٠.١٥٢
	كلي	٣.١٨	٠.١١	متوسطة	١	٧٥.٢٩	٠.٠٤٢

من خلال نتائج جدول رقم(٤) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (٠.٠٤٢) أي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المحدد مسبقاً؛ مما يعني رفض الفرض الصفري أي أن قيمة متوسط درجات أفراد المجتمع لايساوي بشكل ذي دلالة إحصائية القيمة (٣) على مستوى المحور الأول للاستبانة بشكل عام، وكذلك على مستوى جميع مفرداته عدا المفردات التالية:(٢،٥،١٠)، وبذلك يتضح أن البعد المؤسسي للمسؤولية المجتمعية تحقق بدرجة متوسطة بمتوسط درجات بلغ(٣.١٨)، وأن مفرداته تحققت أيضاً بدرجة متوسطة عدا المفردتين رقمي (٦)،(٣) اللتان تحققا بدرجة مرتفعة والمفردة رقم(١) التي تحققت بدرجة منخفضة، ويفسر الباحث انخفاض درجة تحقق هذه المفردة نتيجة للتعامل مع المسؤولية المجتمعية بصورة قاصرة على خدمة المجتمع فحسب من خلال أنشطة وممارسات تدرج بخطط الجامعات لا تعبر عن المفهوم الحقيقي لتلك المسؤولية كما تم توضحيه بالإطار النظري للدراسة، وبما يتوافق مع ما تم إصداره بالبيان الختامي لمؤتمر المسؤولية المجتمعية(٢٠١٣)، ودراسة السنبل وعبد الجواد(١٩٩٣) التي أشارت لعدم وجود نظام متكامل لدى الكليات في مجال

التعاون بين مؤسسات المجتمع، ودراسة القحطاني(٢٠٠٤) التي توصلت لعدم وجود إدارات متخصصة في تنظيم وتسويق وإدارة الأبحاث العلمية والدراسات الاستشارية، ووجود إجراءات مالية معقدة في الجامعات يشكل إحباط لإجراء البحوث، وعدم جود محفزات مادية ومعنوية لاعضاء هيئة التدريس للقيام بالمهام والبحوث والاستشارات، وعدم وجود سياسة واضحة للبحث العلمي، وآلية واضحة لتفعيل العلاقة بين قطاعات المجتمع والمؤسسات البحثية، وقلة البرامج الإعلامية التي تعزز التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع. ودراسة الزهراني(١٩٩٧) التي أشارت لعدم كفاية التجهيزات والتسهيلات المادية للبحث العلمي، وقلة وجود برامج بحثية ممولة من ميزانية الجامعة، ودراسة(الفوزان ورشيد،٢٠٠٥)التي أشارت إلى ضعف الاتصال والتنسيق بين الجامعة والقطاع الخاص والتخطيط لأنشطة البحث العلمي.

التساؤل الثاني: ما درجة تحقق البعد الاجتماعي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟ تم استخدام اختبار (Sample–T – One Test) لمفردات البعد الاجتماعي والدرجة الكلية للبعد، والذي يوضح نتائجه الجدول رقم(٥):

جدول رقم (٥) يوضح درجة تحقق البعد الاجتماعي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية :

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	مرتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
١	المشاركة في فعاليات المجتمع المتنوعة (الأسابيع الأمنية ، المناسبات الوطنية ...)	٢.٣٨	٠.٨١	ضعيفة	٩	٧.٨٥-	٠.٠٠٠
٢	تقديم أنشطة وبرامج تطبيقية لحل مشكلات المجتمع وتطوير أفراده	٢.٥٧	٠.٧١	ضعيفة	٦	٦.١٣-	٠.٠٠٠

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	مرتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
٣	ربط الكليات والإدارات العلمية بالجامعة بالقطاعات ذات العلاقة في المجتمع وصولاً لتكامل الأدوار(الكليات الصحية بالقطاع الصحي، كليات الأعمال بالقطاع الخاص، الكليات الإنسانية العلمية بالتعليم...).	٣.٥٣	٠.٧٧	مرتفعة	١	٦.٩٧	٠.٠٠٠
٤	دعم مشاركة منسوبي الجامعة على التطوع في مؤسسات المجتمع المختلفة.	٢.٧٣	٠.٧٩	متوسطة	٣	٣.٥٣-	٠.٠٠١
٥	إتاحة إمكانات الجامعة للمجتمع الخارجي (المكتبات ، الملاعب ، المسارح، المعامل ...)	٢.٨٠	٠.٩٠	متوسطة	٢	٢.٣٣-	٠.٠٢٢
٦	تسهيل مشاركة متخصصين من مؤسسات المجتمع في المجالس واللجان بالجامعة .	٢.٦٨	٠.٩٧	متوسطة	٤	٣.٣٨-	٠.٠٠١
٧	دعم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في مجالس إدارة مؤسسات المجتمع المدني.	٢.٦٤	٠.٩٣	متوسطة	٥	٣.٩٤-	٠.٠٠٠
٨	توفر قواعد البيانات والمعلومات بين الجامعة وقطاعات المجتمع عن الاحتياجات والخدمات .	٢.٤٦	٠.٨٤	ضعيفة	٨	٦.٤٨-	٠.٠٠٠
٩	تنفيذ برامج نوعية في التدريب	٢.٥٤	١٠.٠٩	ضعيفة	٧	٤.٢٨-	٠.٠٠٠

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	مرتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
	والتعليم المستمر لأفراد المجتمع ومؤسساته.						
١٠	إشراك مؤسسات المجتمع في تقييم برامج وأنشطة الجامعة	٢.٨٨	٠.٩٦	متوسطة	٣	-١.٢٤	٠.٢١٧
١١	دعم مشاركة المرأة في مختلف البرامج الجامعية (داخل الجامعة وخارجها)	٢.٩٢	٠.٧٠	متوسطة	٢	-١.١٤	٠.٢٦٠
١٢	دعم الرعاية الصحية المقدمة لمنسوبي الجامعة :	٢.٤٢	١.٠٧	ضعيفة	٥	-٥.٥٨	٠.٠٠٠
١٣	توفير الأمن النفسي والوظيفي لمنسوبي الجامعة	٣.١٦	١.٠١	متوسطة	١	١.٥٧	٠.١٢١
١٤	تقديم برامج وأنشطة لذوي الاحتياجات الخاصة	٢.٣٧	١.٠٦	ضعيفة	٩	-٥.٩٧	٠.٠٠٠
١٥	تقديم برامج وأنشطة لكبار السن والمتقاعدين .	٢.٨٤	٠.٩٦	متوسطة	٤	-١.٦٥	٠.١٠٣
١٦	دعم القطاعات والمؤسسات غير الربحية في المجتمع (التطوعية ، الخيرية ...)	٢.٣٣	٠.٨٥	ضعيفة	٨	-٧.٩٤	٠.٠٠٠
١٧	تقديم برامج وأنشطة توعوية داخل وخارج الجامعة في مجالات الصحة والأمن	١.٩٣	٠.٨٥	ضعيفة	١٠	-١٢.٧٤	٠.٠٠٠
١٨	دعم أنشطة وبرامج الأمن الفكري في المجتمع (كتقديم برامج وفعاليات	٢.٣٣	٠.٨٣	ضعيفة	٧	-٧.٩٤	٠.٠٠٠

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	مرتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
	متنوعة، وتطبيق اجراءات وسياسات وقائية وعلاجية ...)						
١٩	تقديم الدعم المادي للمحتاجين من منسوبي الجامعة (طلاب ، موظفين ...)	٢.٣٩	٠.٩٣	ضعيفة	٦	-٦.٦٤	٠.٠٠٠
كلي		٢.٦٣	٠.١٢	متوسطة	٥	-٣١.١٤	٠.٠٣٤

من خلال نتائج جدول رقم(٥) يتضح أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (٠.٠٣٤) أي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المحدد مسبقاً؛ مما يعني رفض الفرض الصفري أي أن قيمة متوسط درجات أفراد المجتمع لايساوي بشكل ذي دلالة إحصائية القيمة (٣) على مستوى المحور الثاني للاستبانة بشكل عام، وكذلك على مستوى جميع مفردتها عدا المفردات التالية:(١٠،١١،١٣،١٥)، وبذلك يتضح أن البعد الاجتماعي للمسؤولية المجتمعية تحقق بدرجة متوسطة بمتوسط درجات بلغ(٢.٦٣)، وقد تراوحت درجة التحقق للمفردات ما بين متوسطة وضعيفة عدا المفردة رقم(٣) التي كانت درجة تحققها مرتفعة، ويفسر الباحث ذلك بوجود عمادات بالجامعات لخدمة المجتمع تركز على ربط الكليات والإدارات العلمية بالجامعات بالقطاعات ذات العلاقة في المجتمع، ويتوافق ذلك مع ما تم عرضه من تجارب للشراكة بين الجامعات وتلك القطاعات بالمملكة في المحور الثاني بالدراسة.

التساؤل الثالث: ما درجة تحقق البعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟ تم استخدام اختبار (T–Sample – One Test) لمفردات البعد الاقتصادي والدرجة الكلية للبعد، والذي يوضح نتائجه الجدول رقم(٦):

جدول رقم (٦) يوضح درجة تحقق البعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية :

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	رتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
١	ترشيد النفقات المالية في الصرف على البرامج والأنشطة.	٢.٨١	٠.٨٦	متوسطة	٤	٢.٣١-	٠.٠٢٣
٢	توفير الدعم المالي لتحقيق المشروعات الخدمية والإنتاجية بالمجتمع من خلال الشراكات والتبرعات والمشروعات الإنتاجية بالجامعة..	٣.٠٧	٠.٧٥	متوسطة	٢	٠.٩٣	٠.٣٥٦
٣	استغلال الموارد المالية لتطوير أداء الجامعة .	٣.٧٠	٠.٩٧	مرتفعة	١	٧.٢٣	٠.٠٠٠
٤	تعزيز المحافظة على ممتكلات الدولة داخل الجامعة وخارجها (كتقديم برامج توعوية ، وتطبيق اللوائح والإجراءات الخاصة ...)	٣.٠٧	٠.٨٥	متوسطة	٣	٠.٨٢	٠.٤١٥
٥	ترشيد استخدامات الموارد الطبيعية في الجامعة (الماء ، الكهرباء ..)	٢.٧٣	٠.٩٣	متوسطة	٥	٢.٩٩-	٠.٠٠٣

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	رتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
٦	جذب دعم من أفراد ومؤسسات المجتمع لأنشطة التنمية المجتمعية داخل وخارج الجامعة	٢.٥٢	٠.٨٥	ضعيفة	٧	-٥.٦٩	٠.٠٠٠
٧	تفعيل قنوات التواصل المختلفة بالجامعة لنشر المنتجات المعرفية للمستفيدين داخل الجامعة وخارجها	٢.٦٩	٠.٨٥	متوسطة	٦	-٣.٧٦	٠.٠٠٠
كلي		٢.٩٤	٠.١١	متوسطة	٢	-٥.٥١	٠.٠٠٠

من خلال نتائج جدول رقم(٦) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (٠.٠٠٠) أي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المحدد مسبقاً؛ مما يعني رفض الفرض الصفري أي أن قيمة متوسط درجات أفراد المجتمع لايساوي بشكل ذي دلالة إحصائية القيمة (٣) على مستوى المحور الثالث للاستبانة بشكل عام، وكذلك على مستوى جميع مفرداته عدا المفردتين(٤،٢)، وبذلك يتضح أن البعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية تحقق بدرجة متوسطة بمتوسط درجات بلغ(٢.٩٤)، وكانت درجة تحقق المفررات متوسطة عدا المفردتين رقمي(٦) ضعيفة، (٣) مرتفعة، ويمكن تفسير ارتفاع الفقرة(٣) لوجود رقابة مالية وترشيد موارد مالية نتيجة خفض ميزانية الجامعات فيما لاتزال جهود الجامعات في جذب الدعم من قطاعات المجتمع ضعيفة كما أوضحته الفقرة رقم (٦) ويُفسر في ضعف الوعي المتبادل بين الجامعات والقطاعات بأهمية الشراكات لتحقيق تنمية مستدامة للمجتمع بشكل عام .

التساؤل الرابع: ما درجة تحقق البعد البيئي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟ تم استخدام اختبار (T–Sample – One Test) لمفردات البعد البيئي والدرجة الكلية للبعد، والذي يوضح نتائجه الجدول رقم(٧):

جدول رقم (٧) يوضح درجة تحقق البعد البيئي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	رتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
١	تقديم برامج وأنشطة للمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث	٣.٠١	٠.٨٣	متوسطة	٢	٠.١٢	٠.٠٠٠
٢	تقديم برامج وفعاليات متنوعة لدعم السياحة الوطنية	٣.١٣	٠.٨٤	متوسطة	١	١.٥٣	٠.١٢٩
٣	تقديم برامج وأنشطة متنوعة للمحافظة على الآثار واستثمارها	٢.٦٦	٠.٧٨	متوسطة	٣	٤.٤٦–	٢.٩٤
٤	دعم تطبيق أنظمة المرور داخل الحرم الجامعي وخارجه (كتنفيذ برامج توعوية، وتطبيق الجزاءات النظامية ...)	٢.٣٨	٠.٨٦	ضعيفة	٤	٧.٢٨–	٠.٠٠٠
٥	دعم برامج التوعية عن مضار التدخين والمخدرات (برامج وقائية ، إجراءات وقائية وبنائية ..)	٢.٢٩	٠.٧٨	ضعيفة	٥	٩.٣٢–	٠.٠٠٠
	كلي	٢.٧٠	٠.٠٤	متوسطة	٣	٧٥.٧٥–	٠.٠٠٠

من خلال نتائج جدول رقم(٧) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (٠.٠٠٠) أي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المحدد مسبقاً؛ مما يعني رفض الفرض الصفري أي أن قيمة متوسط درجات أفراد المجتمع لايساوي بشكل ذي دلالة إحصائية القيمة (٣) على مستوى المحور الرابع للاستبانة بشكل عام، وكذلك على مستوى جميع مفردتها عدا المفردتين(٣،٢)، وبذلك يتضح أن البعد البيئي للمسؤولية المجتمعية تحقق بدرجة متوسطة بمتوسط درجات بلغ(٢.٧٠)، وقد تراوحت درجة التحقق للمفردات ما بين متوسطة وضعيفة، وقد حققت المفردتين (٥،٤) درجة تحقق ضعيفة قد يعود لضعف اهتمام الجامعات بالشراكات مع الجهات ذات العلاقة بالأمن كالمرور والمخدرات وبالتالي ضعف الاهتمام بالبرامج التوعوية داخل الخاصة بها داخل وخارج الجامعة .

التساؤل الخامس: ما درجة تحقق البعد المعرفي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟ تم استخدام اختبار (T–Sample – One Test) لمفردات البعد المعرفي والدرجة الكلية للبعد، والذي يوضح نتائجه الجدول رقم(٨):

جدول رقم (٨) يوضح درجة تحقق البعد المعرفي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية :

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	مرتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
١	إتاحة فرص التعليم المتساوية للجميع .	١.٠١	٠.٠١	ضعيف جداً	١٠	٢٠٣-	٠.٠٠٠
٢	تلبية احتياجات المجتمع من البرامج الأكاديمية .	١.٩٣	٠.٢٦	ضعيفة	٩	٤٢.٤٨-	٠.٠٠٠

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	مرتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
٣	تضمين مفاهيم وتطبيقات المسؤولية المجتمعية في المناهج والأنشطة الجامعية.	٣.٦٤	٠.٨١	مرتفعة	١	٧.٨٧	٠.٠٠٠
٤	تعزيز مفاهيم المسؤولية المجتمعية (كالمواطنة والانتماء ، الانفتاح الثقافي – الحقوق والواجبات – المنظومة القيمية) لدى منسوبي الجامعة من خلال الفعاليات المتنوعة.	٣.٢٤	٠.٦٥	متوسطة	٣	٣.٦٧	٠.٠٠٠
٥	إكساب طلاب الجامعة للمعارف والمهارات اللازمة لممارسة المسؤولية المجتمعية.	٢.٨١	٠.٧٨	متوسطة	٥	-٢.٤١	٠.٠١٨
٦	تقديم برامج تحويلية لإعادة تأهيل خريجي الجامعة لمهن جديدة مناسبة .	٣.١٩	٠.٨٢	متوسطة	٤	٢.٣٠	٠.٠٢٣
٧	تنفيذ فعاليات متنوعة لتطوير أداء منسوبي الجامعة (دورات، ندوات، ورش عمل ...)	٢.٨٠	٠.٧٥	متوسطة	٦	-٢.٧٨	٠.٠٠٧
٨	تدريب الطلاب بمؤسسات المجتمع أثناء الدراسة لتعميق مفاهيم المسؤولية المجتمعية.	٢.٣٤	٠.٧٨	ضعيفة	٨	-٨.٥٤	٠.٠٠٠
٩	إجراء تقييم بنائي لممارسة طلاب الجامعة للمسؤولية المجتمعية أثناء	٣.٣٧	٠.٦٩	متوسطة	٢	٥.٤٧	٠.٠٠٠

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	مرتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
	الدراسة						
١٠	تقديم جوائز تنافسية للتميز لأفضل الممارسات للمسؤولية المجتمعية لمنسوبي الجامعة	٢.٧٥	٠.٧٤	متوسطة	٧	٣.٤٨-	٠.٠٠١
كلي		٢.٧١	٠.٧٨	متوسطة	٤	٣.٧٦	٠.٠٠٣

من خلال نتائج جدول رقم(٨) يتضح أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (٠.٠٠٣) أي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المحدد مسبقاً؛ مما يعني رفض الفرض الصفري أي أن قيمة متوسط درجات أفراد المجتمع لايساوي بشكل ذي دلالة إحصائية القيمة (٣) على مستوى المحور الخامس للاستبانة بشكل عام، وكذلك على مستوى جميع مفردتها، وبذلك يتضح أن البعد المعرفي للمسؤولية المجتمعية تحقق بدرجة متوسطة بمتوسط درجات بلغ(٢.٧١)، وقد تراوحت درجة التحقق للمفردات ما بين متوسطة عدا مفردتين: المفردة رقم(١) ضعيفة جداً والتي تشير إلى ضعف إتاحة الفرصة للجميع في التعليم الجامعي ويُفسر هذا بتقنين أعداد القبول من قبل وزارة التعليم لتحقيق معدلات توظيف أكبر ومنح القبول للمعدلات العالية، وستشهد ضغطاً أيضا تبعاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠ في هذا المجال، فيما تشير المفردة رقم(٢) والتي تحققت بدرجة منخفضة إلى ضعف تلبية الجامعة لاحتياجات المجتمع من البرامج الأكاديمية وهذا سببه توجه الجامعات بشكل كبير لفتح برامج لاحتياجات سوق العمل بشكل أكبر كما يتضح في متطلبات الاعتماد. والمفردة رقم (٣) والتي تحققت بدرجة مرتفعة والتي تشير إلى تضمين مفاهيم المسؤولية في المناهج والأنشطة الجامعية

نتيجة توجه الجامعات لتفعيل الأنشطة الطلابية غير الصفية وتخصيص برامج باسم فعاليات معينة كالحوار الطلابي وأندية الشباب ضمن أنشطة وبرامج الجامعات .

التساؤل السادس: ما درجة تحقق البعد البحثي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟ تم استخدام اختبار (Sample–T– One Test –) لمفردات البعد البحثي والدرجة الكلية للبعد، والذي يوضح نتائجه الجدول رقم(٩):

جدول رقم (٩) يوضح درجة تحقق البعد البحثي للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية:

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	مرتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
١	نشر ثقافة اخلاقيات البحث العلمي بين منسوبي الجامعة بالوسائل المختلفة.	٢.٤٧	٠.٧٤	ضعيفة	٨	٧.٢٢-	٠.٠٠٠
٢	اتخاذ الخطوات اللازمة لضبط إجراءات البحث العلمي بالجامعة (كالانتحال والسرقات....).	٢.٤٥	٠.٨٣	ضعيفة	١٠	٦.٧٠-	٠.٠٠٠
٣	توظيف البحث العلمي لتحسين جودة الحياة الاجتماعية.	٣.٠٨	٠.٧٧	متوسطة	٢	١.٠٣	٠.٣٠٤
٤	تنظيم فعاليات علمية متنوعة لمناقشة قضايا المجتمع المختلفة (مؤتمرات ، ندوات ..)	٣.٢٨	٠.٩٤	متوسطة	١	٢.٩٧	٠.٠٠٤
٥	إجراء دراسات مسحية لتحديد احتياجات المجتمع المتنوعة.	٢.٧١	٠.٨٢	متوسطة	٤	٣.٦٤-	٠.٠٠٠
٦	إنشاء كراسي علمية تختص بخدمة	٢.٨٧	٠.٧٧	متوسطة	٣	١.٦٨-	٠.٠٩٦

م	المفردات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	مرتبة البعد	اختبار T	
						قيمة (T)	القيمة الاحتمالية
	قضايا المجتمع التنموية.						
٧	تأسيس مراكز بحثية مشتركة بين الجامعة وقطاعات المجتمع .	٢.٦٧	٠.٩٠	متوسطة	٥	٣.٧٧-	٠.٠٠٠
٨	دعم أنشطة التأليف والترجمة للمؤلفات الموجهة لخدمة المجتمع وحل مشكلاته .	٢.٤٨	٠.٩٤	ضعيفة	٧	٥.٥٨-	٠.٠٠٠
٩	توفر مراكز استشارية لخدمة أفراد المجتمع ومؤسساته .	٢.٤٥	٠.٧٧	ضعيفة	٩	٧.٢٤-	٠.٠٠٠
١٩	تشجيع الجامعة لمشاركة منسوبيها دولياً للاحتكاك بالثقافات العالمية.	٢.٤٨	٠.٨٨	ضعيفة	٦	٥.٩٩-	٠.٠٠٠
١١	توفير حاضنات أعمال بالتنسيق مع القطاعات المجتمعية لتحويل نتائج الأبحاث لمنتجات عملية .	٢.٤٥	٠.٨٧	ضعيفة	١١	٦.٤٣-	٠.٠٠٠
١٢	نشر المعرفة عبر قنوات فاعلة لإفادة أفراد المجتمع ومؤسساته بما يحقق نمو المجتمع المعرفي	٢.٠٥	٠.٧٣	ضعيفة	١٢	- ١٣.٢٩	٠.٠٠٠
١٣	نشر البحوث التي تؤدي لتطوير أساليب العمل وزيادة الإنتاج وحل مشكلات المجتمع	١.٩٢	٠.٨٠	ضعيفة	١٣	- ١٣.٧٥	٠.٠٠٠
كلي		٢.٥٧	٠.٩٧	ضعيفة	٦	٤.٤٨-	٠.٠٠٠

من خلال نتائج جدول رقم(٩) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (٠.٠٠٠) أي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المحدد مسبقاً؛ مما يعني رفض الفرض الصفري أي أن قيمة متوسط درجات أفراد المجتمع لايساوي بشكل ذي دلالة إحصائية

القيمة (٣) على مستوى المحور السادس للاستبانة بشكل عام، وكذلك على مستوى جميع مفردتها عدا المفردتين(٦،٣)، وبذلك يتضح أن البعد البحثي للمسؤولية المجتمعية تحقق بدرجة متوسطة بمتوسط درجات بلغ(٢.٥٧)، وقد تراوحت درجة التحقق للمفردات ما بين متوسطة وضعيفة وتتفق تلك الدراسة مع دراسة السنبل وعبد الجواد(١٩٩٣)، والتي أشارت لضعف طلب مؤسسات المجتمع للخدمات الاستشارية من الجامعة، وكذلك قلة التعاقدات البحثية، ودراسة القحطاني(٢٠٠٤) التي توصلت لقلة البحوث والدراسات الاستشارية المقدمة من الجامعات لقطاعات المجتمع. كما تشير أغلب العناصر إلى ضعف توجه الجامعات في تفعيل نتائج البحوث وترجمتها عمليا لمنتجات تطبيقية ويرجع هذا لضعف الشراكات مع القطاع الخاص من جانب، وضعف المسؤولية المجتمعية للجامعة في وظيفة البحث العلمي تحديداً، فلا معنى لتقديم أبحاث ودراسات طالما ليس لها تأثير مباشر على تنمية المجتمع وحل مشكلاته.

المبحث الثالث: تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة لتجارب وخبرات بعض الدول :

بناءً على نتائج الدراسة الميدانية لواقع المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية وما توصلت له من نتائج أوضحت أن درجة تحقق أغلب أبعاد مقياس المسؤولية المجتمعية للجامعات السعودية غير مرضية؛ حيث تراوحت ما بين ضعيفة ومتوسطة، وكذلك على مستوى المقياس ككل؛ حيث بلغ تحقق الأبعاد درجة متوسطة، واستناداً لنتائج الدراسات السابقة التي تم استعراضها وأظهرت العديد من نقاط الضعف في ممارسات المسؤولية المجتمعية كوجود خلط بين مفهوم المسؤولية المجتمعية وخدمة المجتمع، وضعف ممارسات الوظيفة الثالثة للجامعة وهي خدمة المجتمع، مع اقتصار مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات على وظيفة خدمة المجتمع، وكذلك ضعف التنسيق بين وظائف الجامعة الثلاث التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع والتركيز

على وظيفتي التدريس والبحث أكثر من خدمة المجتمع، واستثماراً للفرص المتاحة لتطوير المسؤولية المجتمعية؛ كوجود رؤية طموحة للمملكة ٢٠٣٠ لتحقيق اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي ووطن طموح، وتوجه الجامعات الجديد في أن تكون جامعات مسؤولية مجتمعياً، وتعظيم دور القطاعات وتوجهها لعقد شراكات مجتمعية داعمة، ووجود عدد من التحديات التي تواجه الجامعات كضعف ميزانياتها المعتمدة، وتقنين قبول الطلاب في بعض التخصصات لاستهداف توظيف ٩٠% من خريجيها في سوق العمل، وضعف قيم الولاء والانتماء لبعض منسوبي الجامعات.

كل تلك المحاور تقود لأهمية تطوير المسؤولية المجتمعية للجامعات انطلاقاً من كونه الخيار الاستراتيجي الأنسب للمرحلة الحالية والمستقبلية وللوفاء برؤية الجامعات والوطن الجديدة؛ فالنظرة للمسؤولية المجتمعية للجامعات إنطلاقاً من كونها منطلق الوظائف الثلاث: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع لهو المسار الأفضل والخيار الاستراتيجي الأنسب الذي سيضمن توجيه الجامعات بوظائفها وأدوارها وخدماتها ومنتجاتها لإحداث ثورة علمية وعملية في أحداث تنمية مجتمعية شاملة ومستدامة، وهذا التصور المقترح أحد الجهود التطبيقية الفاعلة بإذن الله في تحقيق تلك الغايات .

أولاً– أهداف التصور؛ يهدف التصور المقترح لما يلي:

١. تطوير المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية .
٢. علاج نقاط الضعف في الممارسات الحالية ودعم نقاط القوة للمسؤولية المجتمعية بالجامعات .
٣. استثمار الفرص المتاحة التي من شأنها تطوير المسؤولية المجتمعية للجامعات .
٤. وضع برامج وأنشطة للحد من المعوقات التي قد تعترض قيام الجامعات بمسؤوليتها المجتمعية.

٥. تقديم نموذج عملي يمكن تطبيقه لتطوير المسؤولية المجتمعية بالجامعات في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة.
٦. تطوير وظائف الجامعات لتحقيق المسؤولية المجتمعية ومساهمتها في إحداث تنمية مجتمعية شاملة ومستدامة .
٧. نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية لمنسوبي الجامعة وافراد المجتمع وقطاعاته وتعزيز دور الجامعة والمجتمع في خدمة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .
٨. زيادة فاعلية وكفاءة البرامج المقدمة للمجتمع وتطوير أداء الوحدات التنظيمية الخاصة بتقديم المسؤولية المجتمعية بإجراءات علمية تطبيقية.
٩. دمج ممارسات المسؤولية المجتمعية ضمن أدوار الجامعات الرئيسة، التدريس، والبحث، وخدمة المجتمع للوصول لدرجة عالية من الانسجام بين وظائف الجامعة وتوجيهها لخدمة المجتمع.
١٠. تعزيز سمعة الجامعات في المجتمع مما يزيد ثقة القطاعات وبالتالي جذب الشراكات الداعمة لبرامجها

ثانياً- منطلقات وركائز التصور؛ بُني هذا التصور على عدة أسس وموجهات، يمكن حصر أهمها في التالي :

- منطلقات دينية تتمثل في تأكيد الشريعة الإسلامية على المسؤولية المجتمعية على المستوى الفردي والجماعي وعلى مستوى الوطن والأمة الإسلامية بشكل عام كما ورد في القران والسنة.
- منطلقات وظيفية، وتتمثل في ارتباط التصور واستهدافه المباشر لتطوير وظائف الجامعة الثلاث؛ بتزويد المجتمع وسوق العمل بخريجين مؤهلين ومسوؤلين مجتمعيا، ومناقشة القضايا المجتمعية وحل مشكلاته المختلفة عبر

الدراسات والبحوث العلمية التطبيقية، وتنفيذ الفعاليات المتنوعة التوعوية والتدريبية والاستشارية لرفع وعي المجتمع وخدمة قضاياه. كما ينطلق التصور من تطوير للوظائف الإدارية بالجامعة من التخطيط والتنظيم والتنسيق والرقابة والتقويم وصولاً لتطوير دور الجامعة المأمول في قيادة التنمية بالمجتمع وحل مشكلاته المختلفة وتطوير أداء منسوبيه .

- منطلقات تنموية تتمثل في ارتباط المسؤولية المجتمعية بقضايا التنمية المحلية بيئيا واجتماعيا واقتصاديا وعلميا وبحثيا وحل مشكلات المجتمع بقطاعاته وأفراده الحالية والمستقبلية في ضوء شراكة داعمة من قبل مؤسسات المجتمع

ثالثاً– مكونات التصور المقترح وآليات تنفيذها :

الجامعة عبارة عن نظام شامل ومتكامل بين مجموعة من النظم الرئيسية والفرعية التي تهدف لتحقيق وظائف الجامعة وأدوارها المختلفة . والمسؤولية المجتمعية أحد تلك العمليات الكبرى في منظومة العمل الجامعي والتي تتألف من مدخلات وعمليات ومخرجات. وقد استخدم الباحث التحليل الكيفي لتحليل نتائج الدراسة ودراسة أبرز التجارب العالمية في ممارسات المسؤولية المجتمعية، وبالتالي فقد اعتمد الباحث على الأساليب الكيفية في عملية التحليل من خلال أسلوب تحليل النظم (System Analysis Method) كأحد الأساليب الكيفية لملائمته لمنهجية الدراسة ومناسبته للدراسات التطويرية للنظم المتشابكة كنظام الجامعات ووظائفها وبرامجها وأنشطتها. ويتكون النظام من العناصر التالية :

أ– المدخلات، وتتضمن :

١. مدخلات بشرية : وتشمل الطلبة والقيادات الجامعية، وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والفنيين ، وافراد المجتمع من خارج الجامعة بقدراتهم وإيمانهم وومارساتهم بأهمية المسؤولية المجتمعية لكل فرد ودور كل جهة تجاه إنجاح أهداف المسؤولية المجتمعية .

٢. مدخلات مادية : وتشمل القاعات والمباني ، وتوفر ميزانيات لدعم المسؤولية المجتمعية ، والتعليمات والأنظمة واللوائح المنظمة ، والخطط الاستراتيجية والتشغيلية والبرامج والأنشطة الموجهة لتنفيذ خطط ومتطلبات المسؤولية المجتمعية .

٣. مدخلات تقنية : وتشمل أجهزة الحاسب والتقنيات والاتصالات والمعامل.

ب- العمليات، ويتضمن تطبيق التصور تطوير العمليات التالية :

١- التدريس، ومن أبرز إجراءات تطوير هذه العملية :

- إدراج مقرر باسم "المسؤولية المجتمعية" كمتطلب جامعي في الجامعات السعودية يتناول الجانب النظري مفاهيم المسؤولية المجتمعية وأهميتها ومبادئها وابعادها والقيم المتعلقة بها والمفاهيم المرتبطة بها، ويتناول الجانب التطبيقي المهارات التي يمارسها الطالب لدى قطاعات المجتمع التي سيتدرب فيها الطالب طيلة مدة الدراسة، وتقترح الآلية أن يتعاون الطالب مع أكثر من جهة خدمية مجتمعية حسب تخصصاتهم طيلة مدة الدراسة اثناء فترات الاجازات والتدريب الميداني اذا وجد ، بحيث يكون تقييم المقرر نهاية دراسة الطالب ويكون تشاركي بين مدرس المقرر والجهات التي تعاون معها الطالب وتدرب لديها ، ويكون تسجيل المهارات في سجل خاص يستلمه الطالب مع سجله الاكاديمي ويوضح سجل المهارات أبرز المهارات التي تمكن منها الطالب ومارسها لدى قطاعات المجتمع وأسماء الجهات التدريبية التي تدرب لديها. وقد أوصى المؤتمر العربي حول المسؤولية الاجتماعية للجامعات في الأردن 2017 بإدراج مقرر المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية .
- تطوير أساليب تدريس المقررات الجامعية لإكساب الطلبة المهارات التطبيقية التي تمكنهم من خدمة المجتمع بشكل كالتعلم التعاوني وطريقة المشروعات.

- تطوير أساليب تقويم الطالب لتشمل (التقويم الذاتي ، والنظير ، والمحاضر، ومسؤول الأنشطة الطلابية والمجتمعية) لتقييم اكثر موضوعية وشمولية لمعارف ومهارات الطلاب .
- التنسيق والتكامل فيما بين الأنشطة التعليمية وانشطة المسؤولية المجتمعية .
- تقديم برامج أكاديمية تخصصية تطبيقية بالشراكة مع القطاع الخاص وخاصة في الكليات الهندسية والتكنولوجية كبرنامج التعلم التعاوني والتدريب في جامعة نورث يسترن North Eastern "ببريطانيا"، ومؤسسة بيروفس Berufs" بألمانيا" أو برنامج " جواز سفر" بين الغرفة التجارية بالامارات والجامعات .
- تطوير أنظمة توجيه ورعاية الطلاب وسلامتهم لمتابعة وتوجيه الطالب لتحسين أدائه واستكمال متطلبات تخرجه دون مشكلات ، كما في مركز سلامة الطالب ونجاح الطالب في الجامعات الكندية .
- اشراك أعضاء من قطاعات المجتمع ضمن اللجان الاستشارية للبرامج الأكاديمية بالجامعات؛ لتخطيط البرامج وتطويرها بناء على مشكلات ومتطلبات واحتياجات سوق العمل.

٢- البحث العلمي ، ويتضمن تحقيق الإجراءات التالية :

- بناء خطة استراتيجية للبحث العلمي ومراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية تنطلق من رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتنسق بين جهود الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية للجامعات كما في مشروع الجامعات الصينية "٢١١" الذي استهدف إعادة هيكلة سياسات التعليم العالي بها. وكذلك تجربة فنلندا في إيجاد التكامل بين خطة التعليم العالي والخطة الاقتصادية للحكومة
- عقد شراكات بين الجامعات والقطاع الخاص والشركات لتمويل المشروعات البحثية .

- تخصيص مواقع استثمارية للشركات في الجامعات كمواقع استثمارية، وبحثية وتدريبية لطلبتها وأعضاء هيئة التدريس ، ولتفعيل إفادة الشركات من وجود أعضاء هيئة التدريس المتخصصين .
- تأسيس شركات كأذرع استثمارية تتبع الجامعات وذلك لتحويل منتجات الجامعات العلمية لمنتجات عملية عبر قنوات فاعلة كحاضنات الأعمال وحضائر المعرفة ، وتوظيف البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا لتطوير الإنتاج كشركة (ArtherDatile) في بريطانيا، وفكرة حدائق العلم والمعرفة في جامعة الشرق الأوسط بتركيا .
- التنسيق مع الشركات والقطاعات الصناعية والخدمية لإتاحة الفرصة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس للعمل بها من جانب المسؤولية المجتمعية، ولتطوير البرامج الأكاديمية باحتياجات واقعية من جهات العمل ، وتقديم خدمات استشارية لتلك المؤسسات كتجربة جامعة ولاية ميتشجان، وبعض الجامعات البريطانية .
- توجيه أبحاث الجامعة والترقيات لخدمة الجامعة والمجتمع ونشر نتائجها وتسهيل تحويلها لمنتجات خدمية ، وربط التوجهات البحثية بقطاعات محددة كقطاع التكنولوجيا من خلال وجود البرامج المتخصصة وتوجيه الأبحاث كتجربة معهد مساشوستس للتكنولوجيا ، أو تجربة رؤساء الجامعات في منطقة كيمروفوو في روسيا الموجه للتعليم والتدريب .
- تأسيس مراكز بحثية عن طريق التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات والقطاعات الصناعة والإنتاجية الكبرى كتجربة وادي السليكون بجامعة ستانفورد . ومن أمثلة ذلك أن تنسيق جامعات الملك فهد والدمام والملك فيصل والملك سعود والملك عبدالعزيز في تأسيس مراكز بحثية للقطاعات والشركات العاملة في مجال البترول؛ لتطوير الأداء البحثي للجامعات

وتطوير الخدمات والمشاريع المقدمة لتلك القطاعات ،وكذلك إمكانية أن تتعاون جامعات الملك فيصل والقصيم وطيبة وبيشة في تأسيس مراكز بحثية متخصصة في مجالات الزراعة عموما والتمور على وجه الخصوص لمناسب البيئات المحيطة بتلك الجامعات لهذه المنتجات، ونفس الحديث ينطبق على الجامعات بالمنطقة الغربية كأم القرى والملك عبدالعزيز وجدة في تقديم الدراسات المتعلقة بالحج والعمرة والسياحة ، وهو الأمر الذي تميزت به بعض التكتلات الجامعية في العالم ، ومنها تميز الجامعات الماليزية بتقديم الأبحاث المتداخلة والمتعددة التخصصات لحل قضايا تنموية محددة في ماليزيا.

- تقنين الكراسي البحثية في الجامعات وتوجيهها في مسارات تكفل استمرار دعم الممولين وخاصة في الأعمال التي تضمن استمرار التمويل كالعمل الخيري والطوعي والمجال الصحي والبيئي والتعليمي، كذلك التنسيق بين الجامعات في استحداث الكراسي الجديدة لتحقيق أهداف المسؤولية المجتمعية من إنشاء تلك الكراسي .
- تنويع أعضاء الفرق البحثية بين الجامعات وبين المستهدفين من الموضوعات البحثية؛ لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات، وإنتاج بحوث واقعية إجرائية يمكن تطبيقها وتقويمها كما هو متوفر في المعاهد البحثية بالسويد والذي يضم أعضاء من الجامعات والمراكز البحثية ومن الشركات الصناعية
- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لإجراء البحث العلمي من خلال برامج خاصة او مسارات وذلك لإكساب المتعلمين مهارات البحث العلمي لخدمة مؤسساتهم وحل مشكلاتهم في برامج حرة دون شرط الدراسة الاكاديمية في تخصصات معينة كما في التجربة اليابانية .

- تنظيم تقديم الأبحاث العلمية في مجالات الصناعة أو التكنولوجيا او مختلفة التخصصات بتنسيق بين المراكز البحثية داخل الجامعة الواحدة كتجربة مدينة كانساي للعلوم باليابان أو بين المراكز البحثية بين الجامعات .
- عقد مؤتمرات علمية وفعاليات علمية متنوعة تناقش قضايا المجتمع التنموية وقضايا المسؤولية المجتمعية في مختلف المجتمعات وتوزيعها بين المناطق والمحافظات لتعميم التجارب.

٣- خدمة المجتمع ، وتتضمن الإجراءات التالية :

- تعديل مسمى الوظيفة الثالثة للجامعات من خدمة المجتمع إلى المسؤولية المجتمعية؛ للتأكيد على أهمية المسؤولية المجتمعية ، وتوجيه كافة الوظائف والأدوار لتحقيق أهداف المسؤولية المجتمعية في كل نشاط وبرنامج للجامعة ، وبالتالي تعديل أيضا أسماء الوكالات والعمادات والإدارات من خدمة المجتمع للمسؤولية المجتمعية .
- تفعيل وحدات الخريجين بالكليات الجامعية وروابط الخريجين بالجامعات لمتابعة الخريجين وجمع بيانات جهات العمل واحتياجاتهم ومقارنتها بالمستهدفات وتسويق الخريجين على وظائف سوق العمل كما في تجربة الجامعة المنتجة بماليزيا .
- تقديم فعاليات تناسب أفراد المجتمع وفئاته المختلفة من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة تلائم متطلباتهم ، فمثلا تقوم كليات التربية في الصين مع جهات التعليم بتقديم برامج عن الصحة العامة والأخلاق والطفل لأولياء أمور الطلاب .
- التنسيق بين الجامعة وقطاعات المجتمع المستهدفة في تخطيط وتنفيذ وتقويم برامج وأنشطة الجامعة للمجتمع .

- تنفيذ فعاليات تدريبية (برامج ، ورش ، لقاءات) لتأهيل منسوبي الجامعة على الممارسات الناجحة في مجال المسؤولية المجتمعية ، وتطوير أدائهم تجاه القيام بمهامهم لتنمية المجتمع بشكل عام والجامعة بشكل خاص .

٤- التقويم ، ويتضمن الإجراءات التالية :

- الاستفادة من استبيان الدراسة كمقياس للمسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية يمكن من خلاله تحديد نقاط الضعف ووضع خطط تطويرية لتحقيق نتائج أفضل .
- اشراك أفراد المجتمع وجميع القطاعات المجتمعية في تقييم جهود الجامعة في تحقيق المسؤولية المجتمعية .
- إدراج مهارات المسؤولية المجتمعية في بطاقة تقييم الأداء لكل منسوبي الجامعة .

ج- المخرجات ، وتتكون أبرز مخرجات المسؤولية المجتمعية من :

١. طلاب خريجين مؤهلين ومسؤولين مجتمعيا ومؤهلون فكرا وممارسة وتطبيقا .

٢. أعضاء هيئة التدريس مسؤولية مجتمعيا ومؤهلون فكرا وممارسة وتطبيقا .

٣. موظفون مسؤولون مجتمعيا ومؤهلون فكرا وممارسة وتطبيقا .

٤. افراد مجتمع مسؤولون مجتمعياً ومؤهلون فكرا وممارسة وتطبيقا .

٥. برامج وأنشطة مجتمعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

د- التغذية الراجعة، وتتضمن الاستفادة من نتائج الأدوات العملية المختلفة في تطوير المسؤولية المجتمعية، ومن أبرزها :

١- تقارير وزارة التعليم عن المسؤولية المجتمعية للجامعات السعودية .

٢- استبانات مقاييس المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية .

٣- الاختبارات التحصيلية لمقررات المسؤولية المجتمعية ونتائج الطلاب عند التخرج
٤- سجل المهارات الذي يتحصل عليه الطالب عند نهاية دراسته الجامعية .
٥- تقارير القطاعات المجتمعية عن أداء المتدربين لديها من منسوبي الجامعة .
٦- المقابلات المتنوعة مع جهات التدريب وقطاعات المجتمع عن فاعلية الشراكات مع الجامعات ، وتقييم الأداء والبرامج والأنشطة الجامعية لخدمة المجتمع

رابعاً: متطلبات تطبيق التصور : يتطلب تطبيق التصور المقترح تحقيق عدة متطلبات ، ومن أبرزها :

١. دمج وكالات التطوير والجودة وخدمة المجتمع في وكالة باسم " وكالة الجامعة للمسؤولية المجتمعية " وذلك لتأكيد اهتمام الجامعات بالمسؤولية المجتمعية وضمان تعزيز ودعم برامجها وانشطتها من قبل اعلى السلطات الجامعية ، ولتضمينها مهام تطوير الأداء وجودة إجراءاته وتأسيس العمل المؤسسي كبعد رئيس للتنمية المستدامة.
٢. تعديل مسمى عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر إلى عمادة المسؤولية المجتمعية ، وكذلك استحداث وحدات بمسمى " وحدة المسؤولية المجتمعية " بالكليات الجامعية .
٣. إنشاء إدارة للمسؤولية المجتمعية تتولى التخطيط والتنسيق والتقويم للمهام التالية :
   - المشاركة في بناء الخطة الاستراتيجية للمسؤولية المجتمعية بالجامعة .
   - بناء خطط تشغيلية لتحقيق أهداف ومبادرات المسؤولية المجتمعية .
   - اقتراح مجالات الدراسات والبحوث التي تناقش قضايا المجتمع المحلي والوطني .
   - بحث إيجاد تمويل ودعم البحوث اللازمة لخدمة المجتمع .
   - البحث عن الشراكات اللازمة والمتاحة لتحقيق أهداف المسؤولية المجتمعية .
   - تنسيق وتنظيم البرامج المقدمة لقطاعات المجتمع .

- توجيه وتنسيق الخدمات المقدمة لفئات المجتمع (كبار السن ، الأطفال ، ذوي الاحتياجات الخاصة ...).
- تنسيق برامج التوعية والتثقيف لمنسوبي الجامعة وافراد المجتمع تجاه المسؤولية المجتمعية وقضاياها المتنوعة .
- تنظيم مشاركة الجامعة ومنسوبيها في المناسبات الوطنية المتنوعة .
- تقويم جهود الجامعة في تحقيق المسؤولية المجتمعية .

٤. تضمين بعد المسؤولية المجتمعية الخطط الاستراتيجية للجامعات، وتحديد هدف استراتيجي على الأقل لتحقيق المسؤولية المجتمعية للجامعة .

٥. بناء مبادرات مجتمعية يشارك فيها المجتمع بأفراده وقطاعاته مع الجامعة في تخطيطها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها .

٦- تنفيذ دراسات مسحة لحاجات القطاعات المحلية التي يتطلبها سوق العمل وتتطلبها احتياجات المجتمع ، وتحديد وطرق التواصل معها ، ومنسقي الاتصال والتواصل معها مع الجامعة .

٧- إجراء التحليل البيئي للجامعة والمجتمع في مجال المسؤولية المجتمعية لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات .

٨- بناء ادلة العمل والإجراءات الخاصة بتنفيذ الأنشطة المختلفة، وتبويب تلك الاحتياجات حسب وظائف الجامعة ؛ برامج أكاديمية ، بحوث ودراسات علمية ، برامج تدريبية وتعليمية متنوعة.

٩- تخصيص ميزانيات لتنفيذ مبادرات ومشاريع المسؤولية المجتمعية وعقد شراكات مجتمعية داعمة لتنويع مصادر التمويل وزيادة فاعلية البرامج التنموية المقدمة للمجتمع .

١٠- مناقشة تقارير المسؤولية المجتمعية للجامعة بشكل عام في مجلس الجامعة لضمان اهتمام الجامعة بها .

١١- إنشاء مكتب تنسيقي في القطاعات ذات العلاقة مع الجامعة ليتولى عمليات التنسيق في مجالات البرامج الأكاديمية والمهارات المطلوبة ، وقضايا البحث العلمي ، والبرامج التدريبية والاستشارات من خدمة المجتمع بالجامعات .

١٢- إنشاء مركز متخصص في أحدى الجامعات السعودية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة والمعيدين والمحاضرين لممارسة وظائف الجامعة التدريس والبحث وخدمة المجتمع بإعداد عالمي متميز، كما في تجربة المعهد العالمي في اليابان ، وأيضا تجربة جامعة طيبة في تأهيل المعيدين والمحاضرين قبل دخولهم القاعة التدريسية على برنامج تدريبي .

١٣- إحداث جائزة على مستوى وزارة التعليم لأفضل الممارسات في مجال المسؤولية المجتمعية على مستوى الجامعات السعودية .

خامساً: المعوقات التي قد تواجه التصور المقترح والحلول البديلة لها :

أ-ضعف الميزانيات الخاصة بتنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية؛ ويكمن إيجاد بعض الحلول التي من أبرزها :

- تنويع مصادر التمويل في الجامعات بالبحث عن مصادر تمويليه أخرى كالوقف الجامعي واستقبال الهبات .
- عقد الشراكات الاستثمارية مع القطاع الخاص والحكومي في تمويل الدراسات البحثية والاستشارية والبرامج التدريبية لمختلف البرامج والأنشطة المقدمة للمجتمع .
- ترشيد النفقات الجامعية وتوجيهها للبرامج التي تحقق فاعلية وكفاءة أكبر للمجتمع .

ب- ضعف المشاركة المجتمعية للجامعة ، فقد يكون هناك مشاركة ضعيفة من القطاعات الحكومية والخاصة والخيرية في مشاركة الجامعة في التخطيط لبرامجها الأكاديمية وتقديم التغذية الراجعة بشأن جودة وفاعلية مخرجاتها من الطلاب والبرامج

، وكذلك في ضعف المشاركة في تحديد المشكلات البحثية والدراسات الاستشارية أو كذلك في تطبيق نتائج تلك الدراسات في مجالات العمل الميداني وبالتالي ضعف نتائج البحوث والاستشارات عموما . أو قد تتمثل صور ذلك الضعف في المشاركات السلبية للجامعة في برامجها داخل وخارج الجامعة أو دعوة الجامعة لمشاركتها فعالياتها المختلفة. ومن أبرز الحلول الناجعة لتلك المشكلات :

- تنفيذ الفعاليات التوعوية المختلفة كعقد اللقاءات والندوات وتقديم البرامج التدريبية وورش العمل لتوعية افراد المجتمع وقطاعاته وقياداته بأهمية المشاركة والدعم المعنوي قبل المادي للجامعات خصوصاً بأن مخرجاتها هي من سيقود ويعمل بها .
- دعوة منسوبي القطاعات المجتمعية للمشاركة في اللجان الاستشارية للبرامج الأكاديمية والفرق البحثية وتقديم البرامج التدريبية داخل الجامعة وخارجها .
- فتح قنوات استثمارية داخل الجامعة لصالح القطاع الخاص وتسهيل إجراءاتها اللازمة

ج- ضعف مشاركة منسوبي الجامعة في فعاليات المسؤولية المجتمعية ؛ ويمكن الحد من هذا العائق بالإجراءات التالية :

- دعم وتوجيه القيادات لمنسوبي الجامعة بالمشاركة الفاعلة بمختلف البرامج والأنشطة والدراسات التي تهدف لتحقيق المسؤولية المجتمعية ، ومشاركة القيادات بتلك الفعاليات قدوةً وإيماناً بأهمية تلك المشاركات وفائدتها للجامعة والمجتمع .
- تفعيل الحوافز التقديرية للمتميزين من منسوبي الجامعة في خدمة الجامعة والمجتمع ، واستحداث وتفعيل الجوائز الخاصة بالمسؤولية المجتمعية الفردية والمؤسسية داخل الجامعات.

- تفعيل الحوكمة المؤسسية ومبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة في مختلف إجراءات وتعاملات الجامعة مع منسوبيها ومع المجتمع الخارجي .

توصيات الدراسة :

١. تطوير المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية بالاستفادة من التصور المقترح .
٢. بناء برنامج للمسؤولية المجتمعية وضمه لبرامج التحول الوطني كأحد البرامج التنفيذية لرؤية ٢٠٣٠ .
٣. استحداث جائزة لأفضل الممارسات في مجال المسؤولية المجتمعية بين الجامعات لتعزيز التنافسية وتوفير بنك لأفضل الممارسات الوطنية يمكن أن تستفيد القطاعات منها .
٤. تطوير بطاقة تقييم الموظف الأكاديمي والإداري لتشمل جوانب قيامه بدوره تجاه المسؤولية المجتمعية .

المراجع:

١. الأسد، ناصر الدين(١٩٩٦)، تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي، عمان: روائع مجد لروى

٢. الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي (٢٠١٣)، التجربة الصينية تم استعادته بتاريخ١٥ يونية ٢٠١٥ من الموقع التالي: www.abahe.co.uk

٣. آل مكتوم، عفراء حشر(٢٠١١)، المسؤولية المجتمعية وآليات العمل المقدمة في مؤسسات المجتمع الاماراتي، حوار كوتوبيا الامارات للمسؤولية الاجتماعية، جامعة زايد: الامارات .

٤. البادي، محمد محمد(١٩٨٠)، العلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.

٥. باهي، غلام محمد(٢٠١٣)، المسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي، محاضرة الأمين العام السابق لاتحاد الجامعات الافريقية بمناسبة افتتاح المؤتمر والمعرض الدولي للتعليم العالي، الرياض: وزارة التعليم.

٦. بخيت، صفية عبد الله (٢٠٠٩)،الجامعات العربية ودورها في خدمة الممجتمع المعرفي والتنموي والثقافي، المؤتمر العربي الثالث الجامعات العربية التحديات والآفاق، مسقط :سلطنة عمان.

٧. بدران، عبد الحكيم (١٩٩٩)، تشجيع البحث العلمي، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٨. البعيز، ابراهيم(٢٠٠٠)، اقتصاديات البحث العلمي: قراءة في تجربة الولايات المتحدة في علاقة القطاع الصناعي بالمؤسسات الأكاديمية، ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٩. بني سلامة، محمد تركي (٢٠١١)، المسؤولية المجتمعية لأساتذة الجامعات، تم استعادته بتاريخ٢٠١٧/٦/٥ من الموقع الالكتروني التالي: http/www.allofjo.net

١٠. البيان الختامي لمؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات(٢٠١٣) تم استعادته بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٢ من خلال الموقع التالي: www.moe.gov/sa/ar/news/pages/news

١١. التركستاني، حبيب الله(١٩٩٨)، استراتيجية تسويق نتائج البحوث العلمية مع الإشارة إلى تجربة جامعة الملك عبد العزيز، وقائع ندوة تخطيط وإدارة البحوث، الرياض، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

١٢. جابر، محمود ومهدي، ناصر(٢٠١١)، دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها: دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان(ج.م.ع) وجامعة الأزهر (فلسطين)، تم استرجاعه بتاريخ٢٠١٧/٥/٩من خلال الموقع الإلكتروني التالي: http://www.qou.edu/arabic/conferences/socialResponsibility Conf/dr_nasserMahdi.pdf

١٣. جامعة الملك عبد العزيز(٢٠٠٣)، البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز خطوة نحو التميز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي.

١٤. حداد، مصطفى(١٩٩٣)، إعداد أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، القاهرة ،ع ١، ٦٠-٩٣.

١٥. الحموري، صالح(٢٠٠٩)، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظرية والتطبيق، تم استرجاعه بتاريخ٢٠١٧/٥/٢٢من خلال الموقع الإلكتروني التالي: www.arabvolunteering.org

١٦. حنفي، عبدالغفار(٢٠٠٢)، السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر.

١٧. الخصاونة، محمد(٢٠٠٤)، آليات الربط بين مؤسسات البحث العلمي وقطاع الصناعة، تجربة الجمعية العلمية الملكية بالأردن، تم الاسترجاع بتاريخ٢٤يونية ٢٠١٥من الموقع التالي:

http:// www.arifonet.org.ma/dade/research/warchali/8htm

١٨. الخضير، خضير سعود(١٩٩٩)، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والانجاز، الرياض: مكتبة العبيكان.

١٩. الخطيب، أحمد(٢٠٠٤)، الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج وانعكاساتها على أولويات البحوث الإدارية، مجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي: معهد التظمية الإدارية.

٢٠. درادكة، أمجد ومعايعة، عادل(٢٠١٤)، الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، اليمن،٧(١٥)، ٩٧:١٢٣.

٢١. دراسة جامعة الملك سعود(٢٠٠٢)، سبل زيادة الطاقة الاستيعابية بالجامعات لمواجهة متطلبات التنمية المستقبلية في ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتي عام١٤٤٠.

٢٢. رحال، عمر(٢٠١١)، المسؤولية المجتمعية للجامعات : بين الربحية والتطوعية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية / 9 / 26 2011، نابلس، فلسطين، تم استرجاعه بتاريخ٢٠١٧/٥/٩من خلال الموقع الإلكتروني www.qout.edu/arabic/conference

٢٣. الزايد، ناصر(٢٠٠٥)، نموذج مقترح للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص بهدف توطين التقنية وفتح مجالات صناعية وتقنية وطنية، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، جامعة الملك سعود، الرياض.

٢٤. الزهراني، يحيى مفرح (٢٠٠٩)، التشريعات الدولية للمسؤولية الاجتماعية، جريدة الاقتصادية السعودية، المقالات الاقتصادية الالكترونية: ٢٠٠٩/١١/٠٦: تم استعادته بتاريخ٢٠١٧/٦/٥ من الموقع الالكتروني التالي:http://www.aleqt.com/2009/11/06/article_297503.html

٢٥. الزاهراني، سعد عبد الله(١٩٩٧)، إنتاجية العلمية لاعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة ام القرى: واقعها وابرز عوائقها، مجلة جامعة الملك سعود، ٩(١)، ١٥٤:١٨٨.

٢٦. السالم ، مؤيد سعيد(٢٠١١)، أثر المتغيرات التنظيمية في ممارسة أنماط المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الأردنية الخاصة : دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي الإدارة العليا، مجلة اتحاد الجامعات العربية،٣١٤:٢٧٣،٥٧.

٢٧. السلاطين، علي ناصر(٢٠٠٥)، آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص: دراسة استكشافية لآراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير، مجلة التربية، مصر، ٨(١٦)، ١٧٥:٢٤٥.

٢٨. السلطان، فهد(١٩٩٨)، شركاء من أجل التقدم: مجالات الاستثمار والتعاون ذات الفوائد المشتركة لقطاعي التعليم والأعمال – الواقع وسبل التطوير، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء الثالث لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية والصناعية بدول الخليج العربية، والمنعقد بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الرياض.

٢٩. السنبل، عبد العزيز وعبد الجواد، نور الدين(١٩٩٣)، الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
٣٠. سينغ، جسبير سرجيت (١٩٩١) : التعليم العالي والتنمية، تجربة أربعة بلدان صناعية جديدة في آسيا، مجلة مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة،٢١(٣).
٣١. شاهين، محمد أحمد (٢٠١١)، المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية، جامعة القدس المفتوحة أنموذجا: دراسة وصفية تحليلية، دراسة مقدمة بمؤتمر المسؤولية المجتمعية في الجامعات الفلسطينية،٢٠١١/٩/٢٦، نابلس.
٣٢. شقوارة، سناء علي (٢٠١٢)، أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ومتطلّبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة، مجلة تطوير الأداء الجامعي،١(٢)، ٣٧:٥٦.
٣٣. طلال، الأمير(١٩٨٨)، أسلوب ربط البحث العلمي في الجامعات بمرافق الإنتاج، الجامعة، البحث العلمي والتنمية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.
٣٤. عبد الحميد، أحمد ربيع(١٩٩٦)، دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع: دراسة مطبقة على جامعة المنصورة، مجلة التربية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر، ع٥٨، ١٨٠:٢٢٥.
٣٥. عبد اللطيف، سماح محمد لطفي محمد(٢٠١٠)، المسؤولية الإجتماعيّة لجامعة الملك سعود تجاه المجتمع السعودي : دراسة لتجربة الجامعة في مجال قطاع البيئة وخدمة المجتمع، المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الزقازيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها . المجلد الثاني، مصر.

٣٦. عبد المطلب، أحمد محمود(٢٠١١)، البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي: مدخل لتطوير الأداء البحثي في هذه المؤسسات، المؤتمر العلمي السنوي العربي الخامس- الدولي الثاني: الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي، كلية التربية النوعية بالمنصورة، مج(١).

٣٧. عبد النبي، سعاد بسيوني وآخرون(١٩٩٣): تطوير التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، المؤتمر القومي السنوي الخامس لمركز تطوير التعليم الجامعي: تقويم الأداء الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة .

٣٨. عبدالوهاب، علي(١٩٧٤)، إدارة الأفراد منهج تحليلي، القاهرة: دار المكتبة.

٣٩. العتيبي، خالد خميس(٢٠١٣)، دور النشاط الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٤٠. عقيلي، عمر وصفي (د. ت)، إدارة الموارد البشرية: بعد استراتيجي، عمان: دار وائل للنشر.

٤١. عواد ، يوسف ذياب (٢٠١٠) دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، جامعة رام الله، فلسطين

٤٢. العولقي، حسن(٢٠٠٨)، تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل لتمويل التعليم، اجتماع تمويل التعليم في الدول الأعضاء وسبل تنميته، الكويت، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٤٣. غرفة التجارة الصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة(٢٠٠٠)، تجربة غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي في دعم وتعزيز دور الجامعات وقطاع التعليم أكاديمياً الاعمال: تجربة متميزة، وقائع اللقاء الرابع بين ممثلي الجامعات ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية، الكويت، المجلد الرابع.

٤٤. الفوزان، ناصر ورشيد مازن(٢٠٠٥)، الشراكة في البحث العلمي والتطوير بين الجامعات والقطاع الخاص، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، الرياض، جامعة الملك سعود.

٤٥. الفيصل، عبد الله(١٩٩٦)، جامعة الملك سعود تتفاعل مع احتياجات خطط التنمية والمجتمع، مجلة الأمن والحياة، ١٥(١٦٦)، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٤٦. القحطاني، منصور عوض(٢٠٠٤)، تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية وسبل تنميته:دراسة ميدانية، مكة المكرمة:جامعة أم القرى.

٤٧. القحطاني، منصور عوض(٢٠٠٥)، تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: الواقع وسبل التطوير، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، الرياض، ١٤٥:٢٠٣.

٤٨. قنديل، شريف(١٩٩٣)، الجامعة والصناعة، القاهرة: مركز الدلتا للنشر.

٤٩. مجلس البحث العلمي(٢٠١١)، نماذج حدائق العلم والتقنية: تركيا نموذجاً، سلطة عمان. تم استعادته بتاريخ١٥ يونية ٢٠١٥ من الموقع التالي:
https://www.home.trc.gov.om/tabid/775/language/en-US/Default.aspx

٥٠. مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية(١٩٩٩)، تجربة تعاون الغرف التجارية الصناعية مع الجامعات ةمراكز الأبحاث السعودية: نموذج تطبيقي لآلية التعاون وسبل تعزيزها، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي.

٥١. محمد، سماح زكريا (٢٠١٣)، حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة: رؤية مقترحة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس،٣(٤١)، ٥١-٨٥.

٥٢. محمود، يوسف سيد(٢٠٠٤)، التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية مدخل لتطوير التعليم الجامعي، دراسات في التعليم الجامعي، مصر، ع٦، ٢٤:٥٥.

٥٣. مسبل ، محمود عطا محمد (١٩٩٧)، العلاقة بين البحث العلمي الجامعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية، مجلة التربية، جامعة الزقازيق،(٢٨)،٢٢-٤٦.

٥٤. مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٩٨٧) : تطور التربية في الصين ، الرياض.

٥٥. مؤسسة الفكر العربي(٢٠١٠)، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

٥٦. ناصر، يونس(٢٠٠٠)، التعاون بين قطاعي التعليم والأعمال، وقائع اللقاء الرابع لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية، الكويت.

٥٧. نكاع، عبد الحكيم(٢٠٠٤)، متطلبات النهوض بالابداع والابتكار، تم الاسترجاع بتاريخ٢٠١٥/٥/٢٤ من خلال الموقع الالكتروني التالي:
http://www.arifonet,org.ma/databases/12.htm

٥٨. الهاشمي، داون سونيا(٢٠١١) مفهوم التسويق الاجتماعي في العمل الاجتماعي . حوار كوتوبيا الامارات للمسؤولية الاجتماعية : جامعة زايد ، الامارات، تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٢من خلال الموقع الالكتروني التالي:
http://www.emaratalyoum.com/life/life-style/2011-06-07-1.401457

٥٩. وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية(٢٠١٤)، تم استعادته بتاريخ٢٠/٦/٢٠١٧ من خلال الموقع التالي:
www.moe.gov/sa/ar/news/pages/news7-6-1434.aspxs

المراجع الأجنبية:

60. Bain O., et al, (1998), From Centrally Mandated to Locally Demanded Service, The Russian Case, Higher Education, (35), 51-63.

61. Cummings W., (1998),The Service University Movement in the US, Searching for Momentum , Higher Education, (35), 25-48.

62. Giuffré, L., & Ratto, S. E. (2014). A New Paradigm in Higher Education: University Social Responsibility (USR). Journal of Education & Human Development, 3(1), 231-238.

63. Harris F., (1998), Community Service in Academia: The Role of American Sisterhood in the 1990s, Journal of General Education, 47(4), 76-98.

64. Harvard University (2010), Mission Statement, president and Fellows of Harvard College.U.S.A.

65. Holland, B.,(2000), Characteristics of Engaged Institutions and Sustainable Partnerships. And Effective Strategies for Change Retrieved 29April 2015 from web site: http:www.oup.org/researchandputs/engaged.pdf.

66. Jossey B., & Jossey C., (2008), The special role of higher education in society: As a public good for the public good. In, Kezar T., et al (Eds.), Higher College: the undergraduate experience in America . New York Boyer.

67. koji T., (2000), Evaluation and Improvement of the Collaborative Research Project. A report prepared by Nara institute of science and Technology, Takayama, Ikoma, Nara, Japan. Retrieved 26/1/ 2004 from web site: http://www.caeser.Unsw.edu.au/publications/bdf/tech007.bdf

68. Lener, R., & Simon, L., (1998), Directions for the American Outreach University in The Twenty fist Century In University Community Collaboration for the Twenty first Century, New York.

69. Ministry of Economy (2003), Trade, and Industry, Overview of the results of the Japan-US Entrepreneurial Forum, Japan. Retrieved 29April 2015 from web site: http://www.meti.go.jp/english/information/data/JUSrelation/cJUSEntree

70. Mite P., (2010), An Introduction to MIT, Retrieved 12 june, 2016 from web site: http:/www.Admissions.Org/topics/parent/menu.U.S.A.

71. Moussououris L., (1998), The Higher Education – Economic Development Connection in Massachusetts, Higher Education, (35), 125-145.
72. Pride, M., & Ferrell C., (1997), Management Concepts & strategies; 9th ed. Boston: Houghton, Millin Company.
73. Randazzese L., (1996), Profit and the Academic Ethos : the Activity and Performance of University, U. S. A.: Industry Research Centers.
74. Report of the National Committee of Inquiry into Higher Education, Higher Education in the Learning Society, England.
75. Rosan, R.,(2000), The Key Role of Universities in our Nation 'S Economic Growth and Urban Revitalization, Retrieved 12 june, 2016 from web site:http://experts.uli.org/content/whosaffrcers/osan/htm.
76. Sallehuddin I., (1997), The Role of the University in Promoting and Developing Technology:A case Study of university Technology Malaysia, higher Education Policy,10(2),121:126.
77. The University of Calgary (2008) University of the Future, business plan, 2008-2012, Retrieved 12 june, 2016 from web site: http:/www.ucalgary.ca/president/reports_publications

78. The University of Tokyo (2008),Overvieo of Division of the University corporate relations, Retrieved 12 june, 2016 from web site: www.Ducr.Utokyo.Ac.jp/en/overvieo.Html.japan.

79. Torri, K., (2000), Evaluation and Improvement of the Collaborative Research Takeaway, Ikoma, Nara, Japan. Retrieved 24January, 2015 from web site:
http://www.caeser.unsw.edu.au/publications/pdf/Tech00-7.pdf

80. Valentine, S., & Fleischman, G., (2008). Professional Ethical Standards, Corporate Social Responsibility, and the Perceived Role of Ethics and Social Responsibility. Journal of Business Ethics, 82, 657-666.

81. Walt G., et al, (2002), Working with the Private Sector: the need for Institutional guidelines, London School of Hygiene and Tropical Medicine, London: WCie,Ht.

82. Win A., (1997), University Industry Cooperation For Technology Innovation in Japan, A report Prepared Under A Jsps Invitation Fellowship Retrieved from 2April 2015 from web site: http://www.ineer.org/Special/JSPSReport97.thm

المواقع الالكترونية:

٨٣. جامعة استراثكليد تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٣، من خلال الموقع التالي:
https://www.strath.ac.uk/research.

٨٤. جامعة سنغافورة، تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٠، من خلال الموقع التالي:
http://www,nus.edu.sg/nvs

٨٥. رؤية المملكة ٢٠٣٠، تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٥، من خلال الموقع التالي:

http://vision2030.gov.sa/

٨٦. شركة لوكس كاب، تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٠، من خلال الموقع التالي:

http://lexcab.com/index.htm

٨٧. المركز المتقدم لتحويل النتائج العلمية والتقنية إلى القطاع الخاص في جامعة كنتاكي الأمريكية، تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٧، من خلال الموقع التالي:

http://www.rgs.uky.edu/ASTECC

٨٨. وزارة التربية والتعليم السعودية

https://www.moe.gov.sa/ar/news/Pages/news7-6-1434-2.aspx (20-5-2017,15:10)

Retrieved 24January, 2015 from web site: